

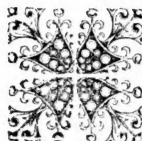
٤٧٧
t.p. after 5p.

al-Jarim, Abd al-Fattah

ترجمة

al-Idahat

مؤلف الكتاب



المطبعة الدينامية بالمنصورة

ترجمة

2271

505444

J4

348

— صاحب كتاب الايضاحات الجلية —
 هو فيما تصح به الدعاوي الشرعية

هو نبراس الفصاحة والبلاغة الحائز من كل فن
 بلاغه الحسيب النسيب الفطن اللوذعي الاديب الاستاذ
 الشيخ عبد الفتاح الجارم بن العلامة برهان الدين
 الشيخ ابراهيم الجارم بن السيد محمد بن السيد احمد
 ابن السيد محمد بن السيد عبد المحسن الحسيني الادريسي
 الرشيد الحنفي ولد رحمه الله برشيد سنة ١٢٤٠ هجرية
 ونشأ في حجر والده الي ان ترعرع وحفظ القرآن
 ثم شرع في طلب العلم الشريف ببلده فاخذ عن والده

المعقول والتفسير والحديث وعن الاستاذ الشيخ محمد
 صالح البنا مفتي ثغر رشيد وقت ذاك الفقه الحنفي
 وبعض المعقول والمنقول مع ولده الاستاذ الشيخ محمد محمد
 البنا وبقى في طلبه ملازما الجد والاجتهاد الى ان توفي
 والده سنة ١٢٦٥ فرغب تكملة التخرج بالجامع الازهر
 فاخذ به عن الاستاذ الشيخ ابراهيم السقا السعد في جمع
 من الافاضل ولما لم يجد بعد ذلك حاجة للاقامة به
 استجاز من افاضه كالباجوري والسقا والمبطل والمنهوري
 وغيرهم فاجازوه جميعا فرجع الى بلده واقبل عليه جميع اهله
 لما انطوى تحت معارفه الجمه من البشاشه واللفظ ولين
 الجانب فتصدر للتدريس والافتاء فانتفع به جمهور
 الطلبة وجميع اهل الثغر وكان مسموع السكاه نافذ الامر
 الى ان ولي افتاء ثغر دمياط فبقى بها برهة من الزمن ثم
 استقال وبقى بعد ذلك مقيا ببلده شاغرا عن الوظائف مع
 دوام اقبال الجميع عليه وانتفاعهم بمعارفه الى ان ولي افتاء
 مديرية الدقهليه ومنها انتقل الي افتاء ثغر رشيد فبقى بها

مفتيا دائم التدريس الي ان توفي رحمه الله برشيد
في ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ ثلثمائة هلاله وله رحمه الله
مؤلفات مفيدة منها حاشية على منظومة السيد علي الصيرفي
الرشيدي في التوحيد وشرح على لامية ابن الوردي
وآخر على لامية البوصيري اني اولها ﴿ الى متى انت
بالذات مشغول ﴾ اتى فيه بالعجب العجائب وشرح على مغني
الليث عن كتب الاغريب لابن هشام كتب منه
ثلاثة اجزاء ضخام وتوفى قبل اكماله ورسالة في الطلاق
ايضا وغير ذلك وله النظم الرفيع والانشاء البديع الدال
على حوزة قصب انسبق في مضممار الادب وله غير ذلك
من الرسائل المفيدة ودفن برشيد بجانب قبر والده
رحمهما الله رحمة واسعه



مقدم

الحمد لله الحكيم العدل القاضي بين الناس بالقسط
 يوم الفصل القائل واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا
 بالعدل والصلاة والسلام على من قصل الشحاء بحكمته
 وألف بين قلوب أمته ومحاذي ظلام الشرك برسالاته
 وحسم الاشكال ببعثته المنزل عليه في محكم القرآن ان
 الله يأمر بالعدل والاحسان سيدنا ﴿محمد﴾ الحاكم
 بالحق جهارا القائل ﴿أوتيت جوامع الكلم واختصر لي
 الكلام اختصارا﴾ وعلى آله حجة الدين واصحابه العالمين
 العاملين ﴿اما بعد﴾ لما كانت مهنة المحاماة الشرعية
 في اشد الحاجة الى كتاب مختصر مفيد يشتمل على
 ما لا بد من معرفته لكل مشغول بتلك المهنة من

صحيح الاحكام الشرعيه وفاسدها وما يلزم لذلك من
محاضر الدعوى والمرافعات وغير ذلك مما لا غنى عنه
لكتاب المحاكم الشرعيه وطلاب الافتاء ليكون عضدا لهم
يكفيهم مؤنة البحث في الكتب المطولة

كفني الكثير من اكابر المفتين وافاضل المحامين
ابرار تلك الرسالة من بين مؤلفات المرحوم العلامة المغفور له
الشيخ عبد الفتاح الجارم لما اشتملت عليه من غزارة الماده
وسهولة الالفاظ ورقة المعنى ودقة المبنى فقد حوت مع
صغر حجمها ما شجنت به كتب جمه مثل قاضي خان
والاشباه والهنديه وفتاوى الانقروى والدروحواشيه

وحيث كان أس الادب الطاعه وخير الاجابة نعم
استخرت الله في طبع تلك الرساله ولا أشك في انها
ستكون قرة عين للمطلع وعونا للطالب خدمة لاهل
الفضل وعنوانا على ما سيجري طبعه تباعا من مؤلفات
المرحوم الوالد ان شاء الله وأسأل الله أن ينفع بها من
يقدرها قدرها انه على كل شيء قدير عبد الرحمن الجارم

كتاب

الايضاحات الجلية فيما تصح به الدعاوي الشرعية



تأليف

علامة دهره ووحيد عصره شيخ الاسلام ومنقذ الانام

﴿ الشيخ عبد الفتاح الجارم الرشيد الحنفي ﴾

المتوفي سنة ١٢٠٠ هجرية



ملتمزم الطبع

﴿ عبد الرحمن الجارم الكاتب بمحكمة دمياط الشرعية ﴾

{ حقوق الطبع محفوظة للملتزم طبعه }



بقاء المرء ذكر ليس يفنى وتبقى دونه السبع الطباق

وذكر مخلص الآثار يسمو كبدر لا يغيره المحاق

﴿ طبع بالمطبعة الدمياطية بالمنصورة لمحمد عبد الجليل ﴾

سنة ١٣١٨ هـ ١٩٠١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

نحمدك اللهم على نعم ان عُدَّتْ لا تحصى * ونشكرك
على منن عممت بها من أطعك ومن عصى * ونسألك توفيقا
يبسط لنا لسان الاعتراف * ويقيض لسان الدعوى ويمد
القواد بالرضى * ويحسم مادة الشكوى * واشهد ان لا اله
الا الله الحكم العدل بين الخصوم * واشهد ان سيدنا محمدا
عبده ورسوله الشاهد الحق على العموم * صلى الله عليه

وعلى أصحابه وانصاره * وآله وعلمائه ومتبعي آثاره
 ﴿أما بعد﴾ فيقول راجي المكارم * (عبد الفتاح بن ابراهيم
 ابن محمد الجارم) * طلب مني ولدي حال طلبه الفقه ان
 اضع له رسالة وافيه بما يتعلق بالدعوى وشروطها
 وبيان صحيحها من فاسدها * في كل باب مع صور المحاضر
 المتعلقة بذلك * لكثرة الاحتياج حسن ظن منه بي فاجبته
 لذلك مع تكدر البال * وتقلب الاحوال * ووضعت هذا
 المختصر على قدر ما وقفت عليه من كتب ائمتنا الاعلام
 غير اني لم اعز كل فرع لاصله اتكالا على ان مادتي
 في هذا المختصر الدر وحواشيه * والهندي * وقتاوي
 الانقروي * وقاضي خان * والاشباه * واسأل الله سبحانه
 ان يمدني بالتوفيق واياه * وان ينفع به بجاه عظيم
 الجاه

— كتاب الدعوى —

هي لغة كما في الدر قول يقصد به الانسان ايجاب
 حق على غيره وشراعا قول مقبول عند القاضي يقصد به

طلب حق عند غيره اودفع الخصم عن حق نفسه
 فدخل في ذلك دعوى دفع التعرض كان يدعي عليه
 انه يتعرض له في كذا بغير حق ويطلبه بدفع التعرض
 فتسمع بخلاف دعوى قطع النزاع كان يدعي انه ان كان
 بينه وبين خصمه شيء فليدعه حالا والا فليشهد على
 نفسه بالابراء فلا تسمع لان المدعي لا يجبر على الدعوى
 اذ الحق له والمدعى من اذا ترك دعواه ترك ولا يجبر
 عليها والمدعى عليه بخلافه فلو كان في البلدة قاضيان كل
 واحد منهما في محلة وقد اسر كل منهما بالحكم على اهل
 محله فقط فالخيار للمدعي عليه عند محمد وبه يفتى لانه
 دافع للخصومة اما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على
 اي من حضر عنده كما في قضاة زماننا فينبغي التعويل
 على مذهب ابي يوسف من ان الخيار للمدعي لانه المنشئ
 للخصومه فيطلبها عند اي قاض اراد لكن نقل ابو
 السمود العمادي ان قضاة الممالك المحروسة مأمورون باجابة
 المدعى عليه ومنوعون عن الحكم على خلاف مذهبه

وحينئذ فالخيار للمدعي عليه مطلقاً وركنهما اضافة الحق
لنفسه ان كان اصيلاً كلي عليه كذا او اضافته الى من
ناب المدعي منابه كالوكيل والوصي كلكولي او محجوري
عليه كذا^{١*} او ناظر الوقف يضيف الحق الى مصرفه من
مصالح المسجد او الفقراء او الذرية او نحو ذلك على ما يظهر
ولا بد ان تكون تلك الاضافة عند النزاع فان كانت عند
المسألة لا تسمى دعوى شرعاً بل لفظة قال في البرازية
عين في يد رجل يقول هو ليس لي وليس هناك منازع
لا يصح نفيه فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه عند المنازع صح
وان كان ثمة منازع اى عند النفي فهو اقرار للمنازع فلو
ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون
نفيه عند المنازع اقرار بالملك له (تأمل) الا ان هذا

(١) وفي رد المحتار من القضاء ان القاضي يحكم على الواقف فيما

يتعلق به وعلى الوقف فيما يتعلق به اهـ

وظاهره انه يضيفه الي الواقف او الوقف على حسب ما يتعلق الحق

به تأمل اهـ

مفروض في كون النفي اقرارا للمنازع اولا واهلها العاقل
 المميز ولو صيبا ماذونا له في الخصومة والا لا وجعل
 ذلك في الهندية في شروط صحتها حيث قال وأما شروط
 صحتها فمنها عقل المدعي والمدعى عليه فلا تصح دعوى
 المجنون والصبي الذي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا
 تسمع البينة ومنها حضرة الخصم فلا تسمع الدعوى والبينة
 الا على خصم حاضر حتي شهود التزكية لا بد من حضرة
 شهود الاصل والخصم الا اذا ماتا او غابا فيصح تعديلهما
 ويقضي القاضي به كما في الهندية ويحضر القاضي المدعي
 عليه بمجرد الديموى ان كان بالمصر او خارجه بحيث
 لو رجع ييب باهله والا فلا يحضره حتى يعرف ان
 الدعوى صحيحة ويسمع شهودها على فرض انكار المدعي
 عليه ولا تكون هذه البينة لاجل القضاء بل لاجل
 الاحضار والمستور يكفى في هذا فاذا فعل المدعي ذلك
 أحضره وامر المدعي باعادة الدعوى والبينة وهو الاصح
 وعليه اكثر القضاة كما في الهندية وقيل حتى يحلفه ان

دعواه صحيحه وعنده البرهان بها فان نكل اقامه من مجلسه
والا امر باحضاره *^١ * ومنها ان يكون المدعي به شيئا

(١) * قوله ومنها ان يكون المدعي به شيئا معلوما من ذلك ما لو
ادعي ورثة المقتول علي القاتل بانه ضرب مورثهم برصاصة جرحته وصار
بذلك صاحب فراش حتي مات بسبب ذلك الا انهم لا يعلمون ان ذلك
الضرب كان عمدا او خطأ فان هذه الدعوي غير صحيحة لجهالة المدعي
به والمطالب اذ موجب العمد غير موجب الخطأ وقد ذكروا انهم يطالبون
القاتل بما يترتب علي ذلك شرعا والذي يترتب علي العمد غير الذي يترتب عل
الخطأ (وايضا) فان موجب الخطأ الدية علي العاقلة لاعلي القاتل وحده فلا تستقيم
مطالبة القاتل وحده ولا بد من بيان ان القتل عمدا او خطأ اه
ولا بد في دعوي السن التي سقطت بضرب من ذكر ان السن الساقطة
بيضاء او سوداء لانه لا يجب تمام الدية في السواد اه

لا يوم خلاف ذلك ما في الخائفة والبزاية والخلاصة وغيرها ادعي
علي ورثة ميت مالا واحضر شاهدين فشهدا ان المتوفي اخذ من هذا
المدعي منديلا فيه دراهم ولم يعلمكم وزن الدراهم قالوا ان علم الشاهدان
انه كان في الصرة دراهم حرروها ثم يشهدون بمقدار ما يتقن عندهم فيها من
الدراهم قالوا وينبغي ان يعلم بحدوثها لاحتمال ان تكون موهمة فاذا علموا ذلك
جازت شهادتهم اه =

معلوما وذلك ببيان جنسه كحنطة او شعير وقدره ككذا
 قفيزا بقفيز مصر مثلا لان القفزان لتفاوت في ذاتها
 او اردبا مصريا او رشيديا مثلا او رطلا شاميا او مصريا
 لما ذكر ونوعه كسقية او بدية وفي بلادنا يعبرون عن
 الاول بالمسقاوي وعن الثاني بالبعلي خريفية او ربيعية
 او صيفية او شتوية مثلا وصفته كبيضاء او حمراء وهذا
 في دعوى الدين وسيأتي ما يتعلق به وانه جيد او وسط
 او رديء ولا يشترط ذلك كله في كل دعوى تتعلق بالدين
 بل المراد ذكر ما تحصل به معلومية المدعي به ولو ببعض
 ما ذكر ولدعوى العين والمقار امور آخر منها معلومية
 المدعي به كما يستقف عليه وينبغي الاعتناء بهذا الامر فان
 غالب فساد الدعوى من الغفلة^{*١*} من مراعاة ذلك الشرط
 فهو الركن الاعظم وعلم من ذلك ان الجنس عند الفقهاء

== لان ذلك في حل الاقدام على الشهادة بالمقدار بعد تيقن ما فيها
 من المقدار والجودة لا في قبول الشهادة بالمجهول والحكم بها اه خيره
 ١ قوله من اي عن

هو المقول على كثيرين مختلفين في الاحكام كاسان فانه
مقول على الذكر والانثى واحكامها مختلفة وكالثوب وتحت
الكتان والقطن والحري والاحكام مختلفة فان الثوب الحري
لا يحل لبسه للذكور وغيره يحل والحنطة فمنها المشربة
والخراجية والحيوان تحت القرس والحمار والدار تختلف
بالبلدان والمحال والسمه والضيق وكثرة المرافق وقتها
واما النوع عندهم فهو المقول على كثيرين متفقين فيها
كالرجل واما شموله الحر والرقيق والعاقل والمجنون وهي
مختلفة الاحكام فذاك امر عرض والكلام في الاختلاف
والاتفاق في الاحكام بطريق الاصاله وبهذا علم ان الجنس
عند الفقهاء هو النوع المنطقي والنوع الفقهي هو الصنف
المنطقي وقد يطلقون احدهما على الآخر اتباعا للمناطقه وانما
اشترطت معلومية المدعي به لانه لا يقضي بمجهول
اذ الدعوى به فاسدة الا في دعوى الرهن والنصب
والوصية والاقرار والابراء فلو ادعى ثوبا انه رهنه المدعي
عليه او انه غصبه وشهد الشهود بذلك ولم يبين عينه

ولم يسمه والشهود لا يعرفون عينه ولم يسموه صحت الدعوى
والشهادة والقول للمرتهن والغاصب في اي ثوب كان
او ادعي حقا في وصية جاز واقرب شي مجبول صح ولزمه
بيانه او ادعى انه ابرأه لما عليه ولم يبينه جاز ومنها كونها
ملزمة شيئا على الخصم بحد ثبوتها والا كانت عبثا كما اذا
ادعى التوكيل على موكله الحاضر فانها لا تسمع لامكان عزله
* * ومنها مجلس القضاء فالدعوى في غير مجلس القضاء لا تصح

(١) * وهذا لا نسمع دعوى الوكالة عن الغائب مجردة عن
دعوى دين او عين علي المدعي عليه وفي البرازية ادعى ان وكيل للغائب
يقبض العين او الدين ان يبرهن علي الوكالة والمال قبض وان اقر المدعي
عليه بالوكالة وانكر المال يكون خصما ولا تقبل البينة علي المال لانه
يثبت كونه خصما باقرار المطلوب لان اقراره ليس حجة في حق الطالب
وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يستحلف علي الوكالة لان التحليف
يترتب علي الدعوى الصحيحة ولم توجد لعدم ثبوت الوكالة وذكر
الخصاف ان يحلف علي الوكالة والاول اصح ولو انكر الكل فهو كإنكار
الوكالة وحدها اي في الاستحلاف وجريان الخلاف اه من الخيرية ومن
مبين الحكم ثم الدعوى الصحيحة ان يدعي شيئا معلوما علي خصم حاضر

حتى لا يلزم المدعي عليه الجواب ومنها أن تكون بلسانه
 عينا اذا لم يكن به عذر الا اذا رضي المدعي عليه بلسان غيره
 عند الامام وعندهما لا يشترط ذلك حتى لو وكل المدعي
 رجلا بالخصومه في غير عذر ولم يرض به المدعي عليه تصح
 فيلزمه الجواب وتسمع البينة وعنده لا وان كان المدعي
 عاجزا عن الدعوى عن ظهر قلبه تكتب دعواه في صحيفة
 ويدعي منها فتسمع (قال الاقروى) رجل لا يحسن
 الدعوى والخصومه فأمر القاضي رجلين فعلماه الدعوى

في مجلس حكم دعوى يلزم الخصم امرا من الامور قال وانما شرطنا
 كون الدعوى ملزمة حتى ان من ادعي انه وكيل فلان وانكر فلاز
 لاتسمع هذه الدعوى لانه عقد غير لازم يمكن عزله في الحال فلا نفيا
 هذه الدعوى فائدتها اه

ولو كانت على غير الموكل فالشرط ذكر امر يتصور تصور الحكم
 فيه اه من الخيرية

ومثل الوكالة المجردة النسب المجرد عن طالب حق المدعي ار
 دفع ضرر عنه لاتسمع كدعوى نقيب الاشراف انه شريف
 او غير شريف

والخصومة ثم شهدا له على تلك الدغوى جازت شهادتهما ان
كانا عدلين لانهما طماه باصر القاضي ولا بأس من ذلك
للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها
خصوصا على قول ابي يوسف لان للقاضي نصب ناظر وهذا
من النظر واحياء الحقوق اه قاضي خان والشاهد اذا كتب
شهادته وقرأها الحاضرون فقال الشاهد أشهد أن لهذا
المدعي على هذا المدعى عليه كل ما سمي ووصف في هذا
الكتاب أو نحو ذلك تقبل اه ولو كان لسان المدعي غير

قال في الفتح وعن ابي يوسف وهو وجه عند الشافعي لا بأس
به اي تلقين الشاهد شهادته لمن استولت عليه الحيرة والبيبة فترك شيئا من
شرائط الشهادة فينبه بقوله اشهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع
التهمة اما فيها بان ادعى الفا وخدسمايه والمدعي عليه ينكر الخسمايه ويشهد
الشاهد بالف فيقول القاضي يحتمل انه ابرأ في الخسمايه واستفاد الشاهد
بذلك فوفق به في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز اتفاقا كما سبقت
تلقين احد الخصمين اه

ثم ذكر ان ظاهر الهداية ترجيح قول ابي يوسف وفي قضاء اللذر
ولا يمتن حجة وعن الثاني لا بأس به ولا يمتن الشاهد شهادته واستحسنه

لسان القاضي يأخذ مترجماً ومنها عدم التناقض في الدعوي
 بان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك
 ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقاً الا في النسب
 والحرية فيعنى فيهما عن التناقض فلو قال عبد صغير يعقل ما يقول
 وهو في يد رجل انا عبد فلان لغير ذي اليد قضي
 به لذي اليد فلو كبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان
 ولو ولدت مبيعة لاقبل من ستة اشهر مذ بيعت فادعاه
 البائع ثبت نسبه منه استحساناً والتناقض غفو فيهما ومنها

بو يوسف فيما لا يستيد به زيادة علم والتوسيع على قوله فيما يتعلق
 بالتضاد اه رد المختار

قوله الا في النسب والحرية الخ المصغر غير مراد ومثلها تناقض
 الوصي والورثة فلو مات وقسمت تركته واعطيت الزوجة ما خصها مع
 قرار الوصي والورثة وهم كبار انها زوجته ثم وجدوا شهوداً شهدوا
 ان كان مالها ثلثاً فانه مرجعون عليها بما اخذته من الميراث
 لانه تناقض تجري فيه الخلفا ومنه ما اذا اقر بانها ارضعته ثم اعترف
 انخطأ يقبل لانه خفي اه شرح الاشياء
 وسياقي ان المبولي يعذر

والخصومة ثم شهدا له على تلك الدغوى جازت شهادتهما ان
كانا عدلين لانهما طماه باصر القاضي ولا بأس من ذلك
للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها
خصوصا على قول ابي يوسف لان للقاضي نصب ناظر وهذا
من النظر واحياء الحقوق اه قاضي خان والشاهد اذا كتب
شهادته وقرأها الحاضرون فقال الشاهد أشهد أن لهذا
المدعي على هذا المدعى عليه كل ما سمي ووصف في هذا
الكتاب أو نحو ذلك تقبل اه ولو كان لسان المدعي غير

قال في الفتح وعن ابي يوسف وهو وجه عند الشافعي لا بأس
به اي تلقين الشاهد شهادته لمن استولت عليه الحيرة والهيبة فترك شيئا من
شرائط الشهادة فينبه بقوله اتشهد بكذا وكذا بشرط كونه في غير موضع
التهمة ام فيها بان ادعى الفا وخدسمايه والمدعي عليه ينكر الخسمايه ويشهد
الشاهد بالف فيقول القاضي يحتمل انه ابرأ في الخسمايه واستفاد الشاهد
بذلك فوفق به في شهادته كما وفق القاضي فهذا لا يجوز اتفاقا كما
تلقين احد الخصمين اه

ثم ذكر ان ظاهر المسداة ترجيح قول ابي يوسف وفي قضاء اللذر
ولا يمتن حجة وعن الثاني لا بأس به ولا يمتن الشاهد شهادته واستحسنه

لسان القاضي يأخذ مترجماً ومنها عدم التناقض في الدعوي
 بان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك
 ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقاً الا في النسب
 والحرية فيمنى فيهما عن التناقض فلو قال عبد صغير يعقل ما يقول
 وهو في يد رجل انا عبد فلان لغير ذي اليد قضي
 به لذي اليد فلو كبر وادعى الحرية تسمع مع البرهان
 ولو ولدت مبيعة لاقبل من ستة اشهر مذ بيعت فادعاه
 البائع ثبت نسبه منه استحساناً والتناقض عفو فيهما ومنها

بو يوسف فيما لا يستد به زيادة علم والتسوية علي قوله فباية سلق
 بالتضاد اه رد المعتذر

قوله الا في النسب والحرية اخرج المصنف غير مراد ومثلها تناقض
 الوصي والورثة فلومات وقسمت تركته واعطيت الزوجة ما يخصها مع
 قرار الوصي والورثة وهم كبار انها زوجته ثم وجدوا شهدوا شهدوا
 . كان طلقها ثلاثاً فانهم مرجعون عليها بما اخذته من الميراث
 لانه تناقض تجري فيه الخلفا ومنه ما اذا اقر بانها ارضعته ثم اعترف
 بالخطأ يقبل لانه خفي اه شرح الاشياء
 وسياقي انت الميولي يعذر

كون المدعي مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجود، عقلا او عادة باطله لتيقن الكذب في الاول وظهوره في الثاني فالاول كقوله لمعروف النسب او ان لا يولد مثله لمثله هذا ابني والثاني كدعوى معروف بالفقر اموالا عظيمه على آخراته اقرضه اباها دفعة واحدة او غصبها منه فالظاهر عدم سماعها كما في البحر

﴿ تنبيه ﴾ لم يذكرها هنا من شروط صحتها عدم مضي ثلاث وثلاثين سنة او ستة وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى من غيبته او صيباً او جنون او نحو ذلك ولا عدم نهي السلطان عن سماعها بعد خمسة عشر سنة الا فيما استثنى وقد مضت تلك المدة ولا مانع ولا عدم سكوت القريب او الزوجة عن بيع العقار او غيره ولا عدم سكوت الاجنبي ولو جارا عن بيع عقار او غيره وتصرف المشتري فيه بالهدم والبناء ونحو ذلك زمنا ولو ثلاث سنوات ولا عدم كونها بنذر مع تصريح الفقهاء بذلك فان النذر لا يكون لمخلوق ولا تسمع الدعوى بذلك ولا يقضى به

وان كان صحيحاً كما في الخيرية . وصرحوا بان القضاء
يتخصص بالزمان والمكان والحادثه والشخص حتى لو امر
السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنه فسمها
لم ينفذ . قال في الدر فلا تسمع الآن بعدها الا باصر الا
في الوقف والارث ووجود عذر شرعى اى لنهى السلطان
عن سماعها بعدها لكن اذا مات ذلك السلطان لا يبقى نهي
فلا بد من تجديد النهى ولو اختلف الخصمان في انه نهى
أو غير نهى فالقول للقاضى ما لم يثبت المحكوم عليه النهى
كما في الخيرية . ولا يكفي ما ذكره السيد الحموي من
انه قد علم من عادة سلاطين آل عثمان انه اذا تولى
سلطان عرض عليه قانون من قبله واخذ امره باتباعه لان
معناه انه يلزم قانون اسلافه بان يامر بما امر به
وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم منه انه اذا ولي قاضياً ولم
ينبه عن سماع تلك الدعوى ان يصير قاضيه منبها بمجرد
ذلك وانما يلزم منه انه اذا ولاه ينهاء صريحاً ليكون
عاملاً بما التزمه من القانون كما اشتهر انه حين يوليه

الآن يصره في منشوره بالحكم بلصح افعال المذهب
 بحكمة من قبله ثم استثناء الوقف والارث موافق لما
 في الحامديه ومخالف لما في الخيرية حيث ذكر فيها ان
 المستثنى ثلاثة مال اليتيم والوقف والقائب ومقتضاه ان
 الارث غير مستثنى فلا تسمع دعواه بعد هذه المدة ان
 كان الترك بعد البلوغ ولم يكن عذر مانع من الدعوى
 وبذلك اقي علامة الروم ابو السعود وغيره فلمله ورد
 بهي جديد بدم سماعها واستفيد مما ذكر أن عدم سماع
 للدعوى بعد هذه المدة انما هو لانهي عنه من السلطان
 فيكون القاضي معزولا عن سماعها الا باصر فاذا اصر
 بسماعها بعد هذه المدة تسمع وسبب النهي ارادة قطع
 الحيل والتزوير فلا ينافي ما في الاشباه وغيرها ان الحق
 لا يسقط بتقادم الزمان وحيث كان النهي للقضاة فللمحكم
 سماعها ولو كان القاضي فلو حكمه الخصمان في تلك القضية
 التي مضى عليها تلك المدة فله ان يسمعها كما في معين
 المتن ومحل عدم سماع القاضي لها عند انكار الخصم فلو

عترف تسمع اذلا تزوير مع الاقرار وهذا اذا تحقق تركها
 تلك المدة فلو ادعى في اثباتها لا يمنع بل تسمع دعواه
 ثانيا ما لم يكن بين الدعوى الاولى والثانية هذه المدة
 ويشترط ان تكون الدعوى في مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في
 مجلس غيره كالشهادة فلو طالبه بحقه صراحا في غير مجلس
 القاضي حتي مضت المدة لا تسمع بخلاف ما اذا طالبه
 بحقه في مجلسه صراحا ولم يفصل القاضي الخصومه ومضت
 المدة فانها تسمع لانه لم يتركها عند القاضي ثم لا يخفى
 ان ترك الدعوى انما يتحقق بعد ثبوت حق طالبا فلو
 مات زوج المرأة او طلقها بعد عشرين سنة مثلا من
 وقت النكاح فلها طلب مؤخر المداق لان حق طلبه
 انما ثبت لها بعد الموت او الطلاق لامن وقت النكاح
 كما في رد المختار لكن محل ذلك اذا كان المؤخر مؤجلا
 للموت او الطلاق اما لو أجل لسنة مثلا ثم تركت طلبه
 بعدها تلك المدة فالظاهر عدم السماع اذا لم يكن عذر
 شرعي ومثل ما مر لو أخر الدعوى هذه المدة لاعسار

المديون ثم ثبت يساره بعدها قال في رد المختار وبهذا على
 جواب حادثة سئلت عنها وهي رجل له كدك في دكان
 وقف مشتمل على منجور وغيره وضعه من ماله في
 الدكان باذن ناظر الوقف من نحو اربعين سنة وتصرف
 فيه هو وورثته من بعده في هذه المدة ثم انكر الناظر
 وضعه بالاذن وأرادت الورثة اثباته واثبت الاذن بوضعه
 والذي ظهر في الجواب سماع تلك البينة في ذلك لانه
 حيث كان في يدهم ويد مورثهم هذه المدة بدون معارض
 لم يكن ذلك تركا للدعوى ونظير ذلك مالو ادعي زيد على
 عمرو بدار في يده فقال له عمرو كنت اشتريتها منك
 منذ عشرين سنة وهي في ملكي الى الان وكذب زيد
 في الشراء فتسمع بينة عمرو على الشراء المذكور بعد
 هذه المدة لان الدعوى توجهت عليه الان وقبلها كان
 واضع اليد بلا معارض فلم يكن مطالبا باثبات ملكيتها
 فلم يكن تاركا للدعوى ومثله فيما يظهر ان مستأجر
 دار الوقف يعمر باذن الناظر وينفق عليها مطلقاً

الداراهم يصير دينه على الوقف وهو المعروف بالمرصد
ولا يطالب به مدام في الدار نقداً خرج منها فله للدعوى
بمرصده على الناظر وان طالت مدته حيث سحرت العادة
بعدم المطالبة به قبل الخروج ولا سيما اذا كان في كل سنة
يقتطع بمضه من أجرة الدار ويشمل الحكم الشرعي طالوا
كان المدهي عليه حاكماً جائراً وما لو كان ثابت الاعسار
في المدة ثم ايسر بعدها فتسمع كما مر ثم استثناء ماله
اليتم مقيد بما اذا لم يتركها بعد بلوغه هذه المدد وجب
اذا لم يكن له ولي لما في المأخذية ولو كان احد الورثة
قاصراً والباقي بالغين تسمع للدعوى بالنظر الى القاصر
بقدر ما يخصه دون البالغين وظاهر إطلاقهم استثناء
القائب وغيره انه لا مدة لها فتسمع من الغائب ولو
بعد خمسين سنة ولا يفرق بين غيبة المدعي والمدعى عليه
وكذا باقي الاعذار الا الوقف فقيده بان لا يمضي عليه
ثلاث وثلاثين سنة بلا عذر اخذ من عبارة اللبسوط اذا
ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى

ثم الدعي لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن
يدل على عدم الحق ظاهراً واذا لم تسمع بعد ذلك في
الوقف في الملك اولي (وفي جامع الفتاوي) قال المتأخرون
من اهل الفتوى لا تسمع بعد ست وثلاثين سنة الا ان
يكون المدعي غائباً او صيباً او مجنوناً وليس لهما ولي والمدعي عليه
اميراً جائراً اي او نحو ذلك (وفي الخلاصة) لا تسمع بعد
ثلاثين سنة ومن المقرر في رسم المفتي انه اذا ذكر
ثلاثة اقوال فلاخذ باولها او آخرها ثم لا يخفى ان هذا
المنع ليس مبني على المنع السلطاني بل هو منع من الفقهاء
فلا تسمع الدعوى بعد هذه المدة وان امر السلطان
بسماعها اما سماعها قبل مضي المدة المذكورة اولا و آخرها
فهو مقيد بان لا يمنع من السماع مانع آخر يدل على عدم
الحق ظاهراً لما صرحوا به من انه لو باع عقارا او غيره
اوهبة وسلم او تصدق به وسلم او وقفه وامراته او احد
اقاربه حاضر اي مطلع يعلم به او ضمن الدرك او تقاضى
الثلث ثم ادعي ابنه مثلاً انه ملكه او ادعي ثمنه لا تسمع

دعواه وجعل سكوته كالافصاح قطعاً للزوير والجبل
 لان اجره او رهنه او اعاره فانه تسمع دعوى الحاضر
 اذ ليس من لوازم ذلك الخروج عن الملك كما تسمع اذا
 ادعى الحاضر عدم العلم بالملك وقت البيع ونحوه بصدق
 في دعواه ولهذا قالوا محل عدم سماع الدعوى من الابن
 ونحوه اذا لم يكن معذوراً والا فتسمع دعواه وقالوا يذر
 الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجعل في موضع اخفا
 حتى لو اشترى الاب داراً لطفه من نفسه فكبر الابن ولم
 يعلم ثم باعها الاب وسلمها للمشتري ثم استاجرها الابن
 منه ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار تقبل ولا يصير
 متناقضاً بالاستجار لان فيه خفاء اذ الاب يستبد
 بالشراء للصغير وعسى لا يعلم بعد البلوغ بخلاف الاجنبى
 ولو جاراً فان سكوته لا يكون مضرراً الا اذا سكب الحار
 ونحوه من الاجانب وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري
 في المبيع زرعا وبناء فلا تسمع دعواه على ما عليه القنوى
 قطعاً للاطماع الفاسده فقد جعلوا مجرد سكوت القريب

ولو الزوج عند البيع مانعا من دعواه بلا تقييد باطلاعه على
 المتصرف من المشتري زرعا او غيره ولما دعوى الاجنبي
 ولو جارا فلا بد من منعها من السكوت بعد الاطلاع على
 تصرف المشتري او ضمانه الهالك او تفضيه الثمن ولم لا يقيده
 بقدره وقد اجاب صاحب التنوير في فتاواه فيمن له بيت
 يسكنه مدة تزيد على ثلاث سنين ويتصرف فيه ههنا
 او هناك مع اطلاع جلاله على ذلك بانه لا تسمع دعوى
 الجار عليه البتة او بمضاه على ما عليه الفتوى ومن هذا يعلم
 ان التقييد بالبيع ونحوه انما يظهر بالنسبة للقريب اما
 بالنسبة للاجنبي فلا لان مبنى منعه سكوته عند
 التصرف (وفي الخلاصة) رجل تصرف في ارض
 مؤمنا ورجل آخر يري تصرفه فيها ثم ملت المتصرف
 ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع الدعوى بعد وفاته
 بولا دعوى ولله لان منع المورث يمنع المورث والموت
 بغير قيد لما علمت آنفا وكنك لا تسمع دعوى
 القصاص بعد عشرين سنة اذا تركها بغير عذر شرعي

لما مركبا في الحامديه وكذا الرصد والقراس
وكذا لا تسمع دعواه اذا استأجر المدعي به او ساقى
على اشجاره لان استئجاره ومساقاته اقرار بالملك
للمؤجر والساقى فيكون بدعواه الملك متناقضا والتناقض
يمنع الدعوى لنفسه ولغيره فمن اقر بيمين لغيره فلما
لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره
وكالة او وصاية وكذا لا تسمع دعوى الموقوف عليه
انه وقف عليه الا بتولية او اذن قاضي على الاصح لان
له حق في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر
ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه
المتولي ولو كان الوقف على رجل معين على المقي به
ولا يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي ولا تسمع
الدعوى على غير ذي اليد الا في دعوى القصب
في المنقول اما في الدور والمقار فلا فرق والعبد اذا
انقاد للبيع وتسلمه المشتري وهو ساكت لا يابى
ثم ادعى بفسد ذلك الحرية يقبل قوله بدون بينه

والعاريه لا تسمع دعواها بعد خمسة عشر سنة بدون
 مانع فلو ادعت الامر بعد موت بنتها ان هذه الامته
 عارية عند الميتة وانها ملكها وانها عند البنت من منذ
 خمسة عشر سنة ولم يمنعها من الدعوى مانع لا تسمع
 وكذا لو اقر بمال لزيد ثم ادعى ابقاه بعد الاقرار
 لا تسمع للتناقض وكذا لا تسمع دعوى المالك
 بعد المساومة فلو استام من آخر عينا بيده ثم ادعى
 ان تلك العين له لا تسمع كما لا تسمع بشي من
 الابراء العام ان ادعاه قبله لنفسه لا ان ادعاه
 بوكالة او وصاية لان ابراه لا ينافي انه لغيره هذا ان
 ارخ بتاريخ قبل ابراء او ابهم فان ارخ بتاريخ قبله
 تسمع ثم عدم السماع شامل لما اذا كان المدعي
 به كفالة او جناية او حبسا او اجاره دينا او عينا
 وكذا الاستيداع بمنع دعوى الملك والمزارعه بان
 زارع عمرا على ارضه مدة مزارعة شرعية او اجر نفسه
 ليعمل في كرم زيد كان ذلك اقرار بان الارض

والكرم ليس ملكه فلا تسمع دعواه الملكية فيه
للتناقض وكذا اذا ادعي دارا لكون المدعي عليه
اقر له بها لا تسمع لانه جعل اقرار ذي اليد سببا
للملك بخلاف ما اذا لم يجعل الاقرار سببا للملك بان
ادعي انها ملكه وهذا المدعي عليه اقر له بها
فانها تصح وتسمع وتقبل اليينه والحاصل ان الاستتجار
والاستيلاء والاستيداع والاعاره والاستيها ب اي طلب
الاجاره والبيع والايداع والهبة والمساقيه والمزارعه ولو
من وكيل اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه
ولغيره بوكالة او وصاية لكن في (الشرنبلاليه) كون
هذه الاشياء اقرار بعدم الملك للمباشر متفق عليه
واما كونها اقرار بالملك لذي اليد فقيه روايتان
والصحيح انه ليس اقرار بالملك لذي اليد وهو ظاهر
الروايه فيجوز دعوي المقر بها لغيره بوكالة او وصاية
واذا اقر بشي ثم ادعي خطأ والغلط لا تسمع دعواه
ويؤخذ باقراره وطلب الصالح والابراً اقرار بالمال

بخلاف طلبهما من الدعوى لا يكون اقرارا بها والاقسام
 على الاقسام اعتراف بان المقسوم مشترك فلو ادعى احد
 المتقاسمين بناء في قسم الاخر او بخلاف زعم انه بناء
 وغرسه لا تسمع الا اذا اقتسما التركة ثم ادعى احدهما ان
 أباه جعل هذا الشيء ائتمين له في صغره تسمع لان دعوى
 الجهل هنا مما يخفى والتناقض في موضع اخفا عفو وان
 لم يقبل في صغري لا تسمع وكذا اذا اقتسما واقر كل
 من المتقاسمين باستيفاء حقه ثم ادعى احدهما اللفظ في
 القسمة وأن بعضاً مما اصابه في يد صاحبه غلطاً لا تسمع
 دعواه ان باشر القسمة بانفسهما وان بواسطة قائم امين
 او ادعى غصباً تسمع والمثبت على انه لا تسمع الا برهان
 مطلقاً وكذا لا تسمع دعوى الابراء فيما اذا ادعى زيد
 مالا على عمرو فقال عمرو مالك على شيء ولا اعرفك
 ثم ادعى الابراء وبرهن عليه لتمذر التوفيق بسبب زيادة
 ولا اعرفك اما لو ترك تلك الزيادة واقتصر على الانكار
 ثم ادعى الابراء تسمع ان كان الابراء بعد تاريخ المال ولا

تسمع الدعوى على رجل ادعى عليه آخر ملا اقرضه
ايه في شهر كذا ببلدة كذا وقد تواتر عند الناس
وعلم الكل عدم وجوده في ذلك المكان او الزمان ويقضي
بفراغ ذمته لانه يلزم على القول بسماعها تكذيب
الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخلها الشك
وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس لا تقبل وكذا
اذا باع شيء بوكالته عن مالكه ثم ادعاه لنفسه لا تسمع
للتناقض وكذا لا تسمع دعواه انه كان فضوليا
وان المبيع لغيره ولم يحسن والحال انه باع وسلم
للمشتري ما ادعاه للتناقض وكذا اذا اقر المشتري
بقبض جميع المبيع ومضت مده ثم ادعى انه نقص
كذا درهما لا تسمع دعواه بعد اقراره بذلك وكذا
لا تسمع بعد البيع انه وقف عليه محكوم بلزومه لكن
الاصح السماع وقبول البيه ولا تسمع دعوي المرأة بعد
الدخول بجميع المقدم ان سلمت نفسها بخلاف الدعوي
ببعضه وكما لا تسمع دعواها في حياتها لا تسمع دعوي

نورثها بعد وفاتها لان الوارث قائم مقام الميت وما منع
 المورث يمنع الوارث . الكل من الحامديه . وحكمها
 وجوب الجواب على الخصم وهو المدعي عليه بلا او نعم
 فان اقر ثبت المدعي به وان انكر يقول القاضي
 للمدعي الك بينة فان قال لا قال لك يمينه ولو سكت
 المدعي عليه كان سكوته انكارا فتسمع البينة عليه الا
 ان يكون اخرس واما انواعها فثنتان دعوي صحيحة
 ودعوي فاسده فالصحيحة ما تتعلق بها احكامها وهي
 احضار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين
 اذا انكر والاتيان بالبينه لزوم احضار المدعي به ان
 كان نقلياً لا يتعسر نقله والفايده ما لا تتعلق بها الاحكام
 هذا ما نقلته من الدر وحواشيه . والهندية . والحامديه .
 والله الموفق

فصل

اعلم ان الدعوي لا تخلو اما ان تقع في عين اودين
 فلو وقعت في عين فلا يخلو اما ان يكون عقارا او منقولاً

والمنقول اما قائم او هالك والقيام اما ان يمكن حضوره
مجلس القاضى او لا يمكن وستتقاك احكامها مفصلة
ان شاء الله تعالى بمنه وفضله

فصل في دعوى العين المنقولة

اذا كان العين الذي يدعيه المدعى قائما حاضرا
في المجلس فلا بد في صحة الدعوى من الاشارة اليه
بان يشير اليه المدعي بيده فيقول هذا العين لي والاشارة
بالرأس لا تكفي الا اذا علم بشارته الاشاره الي العين
المدعى به ولا بد ان يقول في الدعوى وهو في يد
المدعي عليه بغير حق لاحتمال كونه مرهونا في يده
او محبوسا في يده بالثمن ولا يشترط ذكر القيمة الا
في دعوى السرقة فيشترط ذكر القيمة مع حضور
العين ليعلم كونها نصابا وان لم يكن حاضرا طلب احضاره
ان امكن ليشار اليه في الدعوى والشهادة والاستحلاف
فيقول فلازم على هذا المدعي عليه احضار العين المدعى
به مجلس الحكم ان كان منكرا لابرهن عليه لانه اذا

لم يكن منكرا بل مقرا لا يلزم الاحضار بل ياخذ
 لمقر له وهذا اذا لم يكن المدعي عليه مودعا فان ادعي
 عين ودیمة لا يكلف المدعي عليه احضارها بل يكلف
 التخلية بينها وبين المدعي ولو وصف المدعي العين
 المدعي به فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوي
 الاولی وادعی العين الحاضر تسمع لانها دعوى مبتداه
 والا فلا وان تمس احضارها بان كان في ثقلها
 مؤنه وان قلت او كانت هالكة او غائبة لا يدري
 مكانها ذكر المدعي قيمتها لان القيمة مثل العين
 في المعنى ولان العين لما تمذر مشاهدتها ولا يمكن
 معرفتها بالوصف اشترط بيان القيمة لانها شيء تعرف
 العين الهالكة به *^١ *^٢ والغية المذكورة في ذلك بالتوصيف

(١) ومن ذلك النخل والبناء اذا كانت على ارض الغير او ارض
 محتكره كما في البحر وابطال قول من قال البناء والنخل من
 العقار كما في وصايا الخيرية اه

وفي النهستانى البناء ليس من العقار في شيء والنزاس اولي ان

لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة
اليه ولا الي ذكر الذكورة والانوثة واللون والسن
في الدابة على خلاف فيه لان هذه التعريفات لازمة
للمدعي اذا اراد اخذ العين او المثل في المثلي اما اذا اراد
اخذ القيمة في القيمي فيجب ان يكتفي بذكر القيمة
الا في دعوي الفصب والزهر فلا يشترط بيان الجنس
والقيمة في صحة الدعوى والشهادة والقول في القيمة للمصاب
والمرتحن وتقدم ان دعوي الوصية والاقرار والابرا
تصح مع الجهالة بلا خلاف فلو قال غصبت مني ثوب

لا يكون من العقار

وفي الهداية ولا شفعة في البناء والنخل ان يبيع دون
الفرصة وهو صحيح لانه لا قرار له فكما نقلنا اه من الحامدية
اقول مقتضي قوله لانه لا قرار له انه اذا كان البناء والنخل
موضوعا بحق القرار ان يكون من العقار وانظر اه مؤلفه
وفي مجموعة الانقروبي ما هو مريح بأن الشجر من العقار حيث
قال ادعي مقولا وطلب بنفس الدعوى ان يضمنه علي يدعدل وا
يكتف باعطاء الكفيل بنفس المدعي عليه والمدعي به فان كان

كذا ولا ادري قيمته ولا انه هالك او قائم تسمع
وفائدة سماءها توجه اليمين على الخضم اذا انكر والجبر
على البيان اذا أقر او نكل عن اليمين وان تقصر
احضارها مع بقائها كرحى وصبيرة طعام وقطيع غنم
وخشبة كبيرة او خشب كبير ونحو ذلك فالقاضي بالخيار
اما ان يحضر ذلك بنفسه واما ان يبعث امينا خليفة عنه
ان كان ماذونا بالاستخلاف الي ذلك الموضع فيسمع شهادة
الشهود عند العين فاذا سمعها يخير القاضي بذلك
فيقضي باخبار امينه كما في القنيه وفي غيرها يبعث امينين

المدعي عليه عدلا لم يجبه القاضي والا يجبه وفي العقار لا يجبه الا في
الشجر الذي عليه ثمر لان الثمر ثقلي اه

وفي جامع الفصولين العقار اسم للعرصة المبنية والضيعة اسم للعرصة
لا غير ويجوز اطلاق اسم الضيعة علي العقار وفي شرح المجمع
العقار اسم للعرصة والبناء جميعا عند ابي يوسف وعند محمد اسم
للعرصة وفي العاديه ما يدل علي ان الكروم ليست من العقار
واغرب من هذا من قال الدار ليست من العقار اه
من هامش المجموعه من دعوي العقار

ولو ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر
قيمة الكل جملة كفى ذلك وتقبل بينته او يخالف خصمه على الكل
مرة لا على كل عين منها فلا يشترط ذكر قيمة
كل عين على حدة ولو ادعى ان الاعيان قائمة بيد
المدعي عليه يامر باحضارها فتقبل البينة بحضرتها
وفي دعوى قيمة الاعيان المستهلكة لا بد من بيان
الاعيان ببيان جنسها ونوعها وقدرها وصفتها في الدعوى
والشهادة لان الانسان قد يظن عيناه من ذوات
القيم ويكون في الحقيقة مثاليا كذا في مجموعة (الانقروي)
والتنوير وغيرها قال في (رد المحتار) ولي شبهة في هذا
الحل وهي انه لو ادعى اعيانا مختلفة فقد تقدم انه يكتب في
بذكر قيمه للكل جملة وذكر في جامع الفصولين انه
لو ادعى ان الاعيان قائمة بيد المدعي عليه يومر
باحضارها فتقبل البينة بحضرتها ولو قال انها هالكة
وبين قيمة الكل جملة تسمع دعواه فظهر ان ما قدمه
المصنف يعني صاحب التنوير في دعوى الاعيان انما

هو اذا كانت هالكة والالم يحتاج الي ذكر لانه مامور باحضارها
وقد صرح ابن الكمال بان العين اذا تعذر احضارها بهلاك ونحوه
فذكر القيمة مخفي عن التوصيف بالجنس والنوع ونحوها فان
قلنا لا بد من ذكر القيمة مع بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوي
القيمة ودعوي نفس العين الهالكة فأملم وانا اقول انما اشترطوا
في دعوي قيمة الاعيان المستهلكة ببيان الجنس والنوع
لانه ربما تكون العين المدعي بها من ذوات الامثال*^١

(١) قوله من ذوات الامثال الخ ان اهل المكيالات والموزونات
التي ليس في تبيها فخر كغير المصنوع والمعديات المتقاربة كالجوز
والبيض والتفاح والكمثري والخلوخ والمشمش والخبز والخل والمصير
قبل تخميره والقطن والصوف والدقيق كلها مثل وكذا السويق
والحم والعنب علي خلاف في هذه الثلاثة والفزل المصبوغ
والخر لكن يجب قيمته اف اثلث وكل ما تفلوت احاده في
القيمة من المعديات فهو قيم كالقش والبطيخ ونحوها والصك
والدقري^٢ والمخلوط بغير جنس والجنه من المكيالات وكل
مكيل او موزون مشرف علي الهلاك كالذي يلقي من سفينة
مشرفة علي الفرق افاده الاتقروي في الغصب^٣

فيطالب المدعي بالمثل ولا يتيسر القضاء به الا بيان الجنس والنوع فاذا ظهر انه قيمى لا يضر بيان الجنس والنوع مع ذكر القيمة والمطالبة بها وربما يرشد الى ذلك التعليل المتقدم وهو ان الانسان ربما يظن عينا انه من ذوات القيم وهو من ذوات الامثال وتعليل صاحب (الدر) بقوله ليعلم القاضي بما ذا يقضى وقد قال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعي اي بيان الجنس والنوع لازمة اذا اراد اخذ عينه او مثله في المثل اما اذا اراد اخذ قيمته في القيمي فيجب ان يكتفى بذكر القيمة كما في محاضر (الخزانة) وفي (الخاينة) فان ادعى انه اي العين المدعي به هالك فهذا ودعوي الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في ذوات القيم فلا تصح هذه الدعوي الا بعد بيان القدر والجنس والصفة والنوع لان دعوي المجهول فاسده ولو ادعى الف دينار بسبب اهلاك الاعيان لا بد ان يبين قيمتها في موضع الاهلاك وكذا لا بد من بيان الاعيان فان منها ما هو قيمى ومنها ما هو

مثلي كما في الهندية . والآنقروي لكن ينبغي ان يقيد
قولهم اذا ادعي اعيانا مختلفه الجنس والنوع يكتفى بذكر
القيمة بذوات القيم اما المثليات فلا بد من ذكر الجنس
والنوع والقدر والصفة لكل (تأمل) واختلف في بيان
الذكوره والانوثه في الدابة فشرطه (ابو اليث) مع بيان
الجنس والنوع (والصدر الشهيد) اشترط بيان السن ايضاً
وهو المختار حتي لو ادعى دابة انهاله منذ عشر سنين
وشهد الشهود بذلك ونظر القاضي في سنها فوجده
ثلاث سنين لا يسمع الدعوي لان السن كذب المدعي
وشهوده كما في المبسوط ولانه ادعي الملك بسبب سابق
على وجودها وذلك سبب فاسد بخلاف ما اذا ادعي ان
سن هذا الحمار عشر سنين ثم تبين انه ثلاث تصح الدعوي
لان الصفة في المعين لغو بخلاف ما اذا خالف ذرع
الثوب الحاضر الدعوي والشهادة حيث يبطلان وقولهم
الذرع وصف فيلغو في الحاضر خاص بالاثمان والبيع
دون الدعوي والشهادة واما الوزن في المشار اليه فلغو

كما في البرازيه ولا يشترط حينئذ ذكر اللون (والشبة) اي
العلامه في الدابة حتى لو ادعى حماراً وذكر شيته
وبرهن على دعواه فاحضر المدعي عليه حماراً فاتفق
المدعي وشهوده على ان هذا هو الذي ادعاه فنظر فاذا بعض
شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر المدعي وشهوده
انه مشقوق الاذن مثلاً وهذا الحمار غير مشقوقها لا
يمنع هذا ان يقض للمدعي به ولا تحتل بذلك شهادتهم
كما في الاتقرويه*^١ ولا بد في دعوى الشي ميراثاً

(١)* لا بد في الحكم بالوراثة ان يذكر انها لجهة البنة
او الابوة او الزوجية او نحو ذلك ولا بد ان يقال في الحكم*
وحكمت على المدعي هذا لهذا المدعي ولا يكفي قوله وحكم
بمواجهته المدعي عليه اه

والمدعي عليه بالقتل العمد خصم في اثبات الزوجية ونحوها
ولا بد من دعوى القتل بالمحدد ونحوه كخصاص ان يذكر انه
تعمد قتله به وانه مات بسبب ذلك وانه جرحه به ولا يتنضي
من المقر بالقتل بالمحدد الا اذا اقر بانه تعمد قتله به على قول
الثاني فان لم يقر بالعمد يحمل على الخطأ وهذا احفظ في باب

من الجر في الدعوي والشهادة وهو ان يقول المدعي مات فلان مورثي وتركها ميراثا لي او نحو ذلك من الالفاظ التي تؤدي هذا المعنى الا اذا ادعي داراً في يد رجل ان اباه اشتراها من ذي اليد بالف درهم

لدماء اه

قوله من البحر * نال في البحر بمد كلام وبه ظهر ان الجر شرط صحة الدعوي لا كما يتوهم انه شرط للقضاء بالينة فقط كما يشترط في الشهادة (والجر) النقل وهو ان يدعي الانتقال اليه او يشهد بالانتقال للوارث وذلك اماناً كما صوره او عما يقوم مقامه من اثبات الملك للميت او اثبات يده او يد نائبه عند الموت ايضا وهذا عندهما خلافاً للثاني فانه ما اشترط شيئاً من ذلك ونظير ثمرة الخلاف فيما اذا شهد انه ملك الميت بلا زيادة تقبل عنده لا عندها اما لو شهد الحق انه كان ملكه تقبل اجماعاً وانما قبلت الشهادة على انه كان ملك المورث وقت الموت لضرورة الانتقال فيثبت الانتقال ضرورة وكذا الشهادة انه في يده او يد نائبه وقت موته بخلاف الحي لان الاصل البناء اه ردالمحتار

والمراد من نائبه المستأجر والمستعير والعاصب من الميت والمودع لان الايدي عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان ولا

ومات أبوه فجحد البائع تصح الدعوي وان لم يقل مات
وتركها ميراثا لي ثم ان القاضي يسأله بينة تشهد انه
لا وارث له سواء فيقضى بها ويامر المدعي بنقد الثمن
وقبض المبيع بخلاف مالو كانت الدار في يد *^١* غير البائع
فلا بد من الجر في الدعوي والشهادة وفي دعوي الايداع
لا بد ان يبين مكان الايداع سواء كان للعين حمل مؤنه
ام لا وفي دعوي الهبة والتملك لا بد ان يبين ان كان
بمعرض او بغير عوض كما في هبة العقود وفي دعوي

بد مع الجر من بيان سبب الوراثه وقبول الشاهد لا وارث له غيره
ولا بد ان يكون الشاهد ادرك الميت والا فباطلة لعدم معاينة المسبب اه
من الدر وحواشيه

وذكر اسم الميت ليس بشرط حتى لو شهد انه جده ابو ابيه
ووارثه تقبل ان لم يسمو الميت اه منه

(١) * قوله في يد غير البائع بأن ادعى الوارث عينا في يد
انسان انها ميراث ابيه واقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت
لايه لا يقضى له حتي يخبر بالميراث بان يقولوا ومات وتركه
ميراثا للدي اه كاتبه ابراهيم السمنودي

الرهن لا يقبل من ذكر القبض والتخليه بينه وبين الموهون
ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض المرتهن او تخليته
ولم يشهدوا على معاينة القبض تقبل ولو رهن داره والراهن
متصرف فيها حتى مات ثم اختلف المرتهن وورثة
الراهن في انه كان مقبوضا اولا فان اقام المرتهن
اليينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم يحكم بصحة
الرهن ولا تقبل دعوي فساد بظاهر ما كان في يد الراهن
لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على ان اليد كانت
يد عاربه كما في رهن العقود وان ادعي المرتهن
الرهن مع القبض يقبل برهانه عليهما وان ادعي الرهن
فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد
المرتهن الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس
بلازم من قبل المرتهن وسواء شهد الشهود على معاينة
القبض او على اقرار الراهن به عند الامام آخرا وهو
قولها وانما لا تسمع اليينة اذا شهدوا بمعاينة القبض او
اقرار الراهن به لانهم شهدوا بشي زائد على الدعوي لان

فرض المسألة ان المرتهن لم يذكر القبض في دعواه وايضا
 فان صحة الدعوي شرط لصحة الشهاده وفي دعوى الغصب
 لا بد ان يبين مكان الغصب ان كان للمغصوب حمل ومؤنه
 والا لا وفي دعوى غصب غير المتلي لا بد من بيان قيمته
 يوم غصبه وفي الهنديه ادعى عينا قائما يشير ولا يحتاج
 الي ذكر الاوصاف والوزن او النوع وان كان ديناً
 وكانت الدعوي في اوانه لا بد من بيان نوعه وصفته
 فيقول كذا رطلا من الغنبل الطائفي او الصنقي الابيض
 ولا بد من ذكر الجوده او الوسط او الدون
 وان كانت في غير اوانه وبعد انقطاعه عن ايدي الناس
 في السوق فان طالب المدعي بالغنبل لا تسمع وان طلب
 القيمه لا بد من ذكر السبب كان يقول بسبب السلم
 او الاستهلاك او القرض وان ادعي بنوعين منه لا بد
 ان يبين مقدار كل نوع على ما مر*^١ ولو ادعي قنطار

ولو ادعى مالا على شخص معيناً بسبب اسباب الذي جري بين
 المدعي والمدعى عليه وتبقى المدعى به لاتصح لان اسباب الا

رمان او سفرجل لا بد بعد بيان الوزن من بيان كونه
 حامضاً او حلواً صغيراً او كبيراً ولا بد في دعوى اللحم
 من بيان السبب لان احكام المديون تختلف باختلاف
 اسبابها فانه اذا كان الدين بسبب السلم يحتاج فيه الي
 بيان مكان الابقاء ليطالبه به فيه ولا يجوز فيه الاستبدال
 قبل القبض وان كان ثمن مبيع يجوز الاستبدال قبل القبض
 ولا يشترط فيه بيان مكان الابقاء وان كان بدل قرض
 لا يلزم التأجيل فيه لكن لا بد من بيان موضع البيع
 والقرض ان كان غصباً او استهلاكاً فلا بد من بيان مكان
 النصب او الاستهلاك

مطلب

لا بد من بيان موضع البيع في دعوى ثمن المبيع
 ودعوى المثليات لاتصح بدون ذكر السبب ولا بد في

بصاح سبباً لوجوب المال والشهادة بذلك غير صحيحة لانها
 لا تكون الا على السبب لا على الحكم والحساب لا يصلح سبباً
 فاده الرملى في المحاضر اه سياقي في صلب الرسالة

دعوي السلم من ذكر شرائطه من جنسه ونوعه وصفته
وقدره بالوزن لو وزنيا وذكر دفع الرأس مال السلم
مرة واحدة في مجلسه ولا يكفي ان يقول بسبب سلم صحيح
لان شرائطه كثيرة لا يقف عليها غالب الناس بخلاف
ما اذا قال بسبب بيع صحيح فتصح وعلى هذا كل سبب
له شرائط كثيرة كالكفالة لا بد من بيان تلك
الشرائط بخلاف ما لم يكن كذلك ولو ادعي فساد البيع
لا بد من بيان سبب الفساد لجواز ان يظن الصحيح فاسدا
ولو قيل بلزوم البيان مطلقا ولو قلت شرائطه لكان وجهها
بدليل التعليل المذكور فيقال في البيع لا بد من بيان
السبب ان ادعي الصحة لجواز ان يظن الفاسد صحيحا

مطاب

﴿ دعوي الكفالة ﴾

ولا بد في دعوي دين اليرمن ذكر السبب
كدعوي المال بسبب الكفالة لا بد من بيان المال
انه باي سبب لان الكفالة بالدية على المافله

وبنفقة المرأة اذا لم يبين المدة المملومه او يقول ما عشت
او ما دامت في نكاحي وبمال الكتابة لا تصح كما انه
لا بد من ذكر قبول المكفول له في مجلسها اما لو قال قبلها
في مجلسه فلا يصح كما لو ادعت المرأة مالا على ورثة
الزوج لا بد من بيان السبب لاحتمال ان يكون دين
الثقة وهي تسقط بموته ولا بد من بيان السبب في دعوي
العقار والحساب لا يصح سببا لوجوب المال حتي لو ادعي
عليه مالا بسبب حساب كان بينهما لا يصح هذا السبب
فلا بد من بيان سبب صحيح كما ان الاقرار لا يصلح
سببا للاستحقاق فلو ادعي عينا او دين لان المدعي عليه
اقر به له لا تصح الدعوى كما لا تصح دعوى النكاح
بسبب الاقرار ولو ادعي سرجا وبين جميع اوصافه ولم
يذكر انه سرج الرجال او النساء او الصبيان لا يصح
فلا بد من بيان ذلك في صحة الدعوى به كدعوي
القميص



تنبیه

دعوی التمر والملح والشعیر والحنطه لا یصح بیان مقدارها
بالوزن بل بالکیل لانها مکیلة بالنص بخلاف الدراهم
والدنانیر والدقیق فلا یصح مقدارها بالکیل بل بالوزن
لان الاولین من الوزنی بالنص والآخر ینکبس فلا
ینضببط بالکیل ولا بد فیه من بیان انه دقیق (بر) یابس
او مبلول وانه منخول او غیر منخول وانه جید او وسط
او ردیء وفي دعوی الدخن والدره لا بد من ذکر
قدره بالکیل وصفته انه احمر او ابيض او اصفر نقی
او غیر نقی وانه جید او وسط اوردیء خریفی اوربعی
ولا بد من تمیزه من بین سائر انواعه حتی یکون
معلوما وان ادعی وزنی لا بد من ذکر جنسه کذهب
او فضه مثلا فان کان مضروبا ذکر قدره ونوعه ایضا
کمشرین جنیها افرنکیا انکلیزیا او مصریا مثلا وصفته
کجید او وسط او ردیء ولا بد من ذکر الصفه عند
اختلاف النقود فی الرواج وعدمه وان کانت لا تختلف

لا يحتاج لذكره والا اذا دعاها بسبب القرض والاستهلاك
فلا بد من بيان الصفة فان كان فيه غش ذكر ان المشره
منه تروج مكان الثمانية اي كل عشره من تلك المغشوشه
ثمانية بلا غش هذا اذا كان يتعامل بها وزنا فان تعومل
بها عدداً يذكر عددها ايضا اي كما يذكر الجنس
والنوع والصفه وكذلك ذكر الثمن لا بد من تعريفه على
نحو مامر وفي دراهم زماننا كالقروش لا تسمع دعوى
ولا صك الا بذكر عياره ووزنه وموضع ضربه وعدده
مع الجنس كان يقول قرش فضه مصري وزن كل قرش
ربع درهم وسدس درهم وعياره ثمانون ادعى على امرأة
زوجها غائبا انها جاريته تصح الدعوي مع غيبة الزوج
ادعي انها جاريته وفي يد هذا المدعي عليه بغير حق او
قال غصبها مني ولم يقل كانت ملكي تقبل وكذا لو قال
غصبها ولم يقل مني ادعي ان عبده ابق وغصبه هذا
تصح وفي دعوى جرح الدابة وخرق الثوب لا يحتاج الى
اخطارهما لان المدعي به هو الجزء الفات ادعى عينا

في يد رجل (اي المدعي) فقال هولي اشتريته من
فلان بكذا وهو في يدك بغير حق فواجب عليك
تسلمه الي قالوا لا تسمع لانه لم يذكر نقد الثمن ولا انه
اشتراه من فلان وهو يملكه ولا بد من ذلك * في البيع
والشراء والاجاره والوقف فيقول باعها وهو يملكها
او اشترتها منه كذلك واجرتها كذلك او وقفها كذلك
مع ذكر نقد الثمن في الشراء ونقد الاجرة في الاجارة
ادعى على ان هذا العين او المقارله بسبب وقوعه في
حصته عند قسمة التركة او قسمة المشترك لا بد ان يذكر
ان القسمة وقعت بالقضاء او الرضاء وانها بحضور موموم
الشركاء او من ناب عنهم لانها تصح مع النائب ولا بد
في دعوي تجهيل الوديمة من ان يقول مات مجهلا لها
او مات من غير بيان لها ولا بد من بيان قيمتها قبل
موته وفي دعوي مال المضاربة الذي مات المضارب مجهلا
له لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقد
او عرض فان كان نقداً طالبه بمثله وان كان عرضا

* نقل
عن هذه المهمة وما قبلها من ذكر الملك

طالب بقيمته يوم الموت وكذا في دعوي مال الشركه
بموته مجهلا لا بد من ذكر انه مات مجهلا لمال الشركه
او لما اشتراه به فيطالب في الاول بالمثل وفي الثاني
بالقيمة ومطالبة الامناء الذين لا تلزمهم مؤنة الرد بالتخليه
كالودع والمضارب والشريك والمستأجر بعد فراغ المده
بخلاف المستعير والغاصب فان مؤنة الرد عليهما فلهما
كالضمان يطالبون بالرد

❦ فصل في دعوي الدين ❦

تقدم منها فروع لمناسبتها هناك فان دعوي القيمة
من باب دعوي الدين اذا كان المدعي به ديناً ذكر
انه بطالبه به ولا تصح الدعوي فيه الا ببيان القدر
والجنس والصفه كعشرة من الجوز الذهب الجيد المتساوي
ولو قال الاحمر الخالص اكتفى به عن ذكر الجيد
ولا بد ان يذكر انه من ضرب والي الجهة فيذكره باسمه
ونسبه الا اذا كانت مشهوراً باسمه ولقبه وبعضهم
لا يشترط ذلك وهو اوسع والاول احوط وتقدم شرط

دعوي المكيل والموزون وكذا دعوي السلم والمثلثات
ولا بد في دعوي القرض من ذكر انه اقرضه كذا ويدينه
بجنسه الخ*^١ من مال نفسه وانه قبضه*^٢ وصرف ذلك
الذي اسقرضه في حوائج نفسه ولا يشترط بيان مكان
الايفاء ولا تعين مكان العقد وفي دعوي الدين على الميت
اذا ذكر انه مات قبل اداء شي من هذا الدين وخلف من
التركة في يد هؤلاء الورثة ما يفي بقضاء هذا الدين وزيادة
ولم يذكر اعيان الورثة تسمع فيما عليه الفتوي لكن
لا يحكم باداء الدين على الورث مالم تصل اليه التركة فان
انكر وصول التركة اليه واراد اثباته لا يتمكن من ذلك

(١)* قوله من مال نفسه انما اشترط ذلك لجواز ان
يكون وكيلًا في الاقراض والوكيل في الاقراض سفير ومعين
وليس بوكيل فلا يكون له حق القبض ولا حق المطالبة
بالاداء اه انقرويه

(٢)* انما اشترط ذلك لاجل صيرورته دينًا عليه بالاجماع
لانه عند الثاني لا يصير دينًا الا بصره في حاجة اه

الا بذكر اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام
وبهذا علم انه لا بد في دعوي الدين على الميت من ذكر
انه مات وهو عليه اومات قبل اداء شي منه وكذا لا تقبل
الشهادة بذلك الدين حتى يشهدوا انه مات قبل ادائه
او نحو ذلك وفي الهندية ما يفيد انه لا بد ان يقول بمذ
مات قبل اداء شي منه وصار مثله في تركته واذا شهدوا
على اقرار الميت في حياته صح وان لم يقولو مات قبل ادائه
ولو ادعى عليه قرض الف دينار وقال المدعي وصل اليك
بيد فلان وهو مالي لا تسمع وفي دعوي لزوم المال
بسبب البيع والاجاره او نحوهما من التصرفات لا بد ان
يقول كان ذلك بالطوع وحال نفاذ تصرفاته له وعليه لتصح
دعوي الوجوب ولا يحتاج الي قول المدعي للقاضي مره
ليمطيني حتى ولو ادعى ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع
او ثمن محدود ولم يبين الحدود يجوز على الاصح وكذا
اذا ادعى مال الاجاره المنسوخه لا يشترط تجديد المستأجر
اما لو ادعى ثمن مبيع لم يقبض فلا بد من احضار المبيع

مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي ولو سكت
عن القبض والتسليم او عدمها لا تسمع لكن ان ادعاه
وذكر القبض والتسليم تسمع ولو كان ذلك في مجلس
القضاء بتعليم عالم له ولو ادعى على آخر انه استأجره (اي
استأجر هذا المدعي) لحفظ معين سماه ووصفه كل شهر
بكذا وقد حفظه مدة كذا اي حفظ المدعي هذه المين
مدة كذا فوجب على هذا المدعي عليه اداء الاجرة
المشروطة ولم يحضر المين مجلس الدعوي يصح وفي الهندية
وان كان السبب (اي سبب لزوم) غصبا ذكر انه استهلكه
وصار مثله دينا في ذمته وان كان السبب بيعا ذكر انه
ثمن مبتاع باء منه وسلمه اليه

- مطلب -

﴿ دعوة الاجرة في الاجاره ﴾
وان كان السبب اجارة ذكر انه اجرة كذا اجره
منه وسلمه اليه وانتقم به في مدة الاجاره *^١ وان كان
﴿١﴾ في الاشياء امر بكتابة اليمين واشهد ولم يميز

السبب كغالة او حوالة قال في الاول السبب كغالة كفل
 لي بها عن فلان واجزت ضمانه عنه لنفسي في مجلس الضمان
 وفي الحوالة يقول السبب حوالة احالني بها عليه فلان
 وقبلت منه هذه الحوالة شفاها في وجهه ومجاسه وفي دعوي
 التخارج والصالح عن التركة لا بد من بيان انواع التركة
 وتحديد العقار وبيان قيمة كل نوع ليعلم ان الصالح
 لم يقع على ازيد من قيمة نصيبه *^١ ولا بد في دعوي
 الاخوة من بيان انه اخ لاب وام اولاب اولام
 او انه وارثه وكذا العمومة وبنوة ألم وفي دعوي
 انه جده او انها جدته لا بد من بيان انه جد لاب
 او لام اي انه ابواب او ابو ام ولا بد في الكل من
 ذكر انه وارثه الا في البنوة والابوة والامومة لانهم

عنه لا تعتقد اه

* (١) وكذا لو ادعي قرابة الواقف او غيره لا تقبل الا
 على سبب معلوم كاخوة الابوين او لاب او لام ولا تقبل على الاخوة
 والعمومة المملته اه اتقروى

لا يجبون بحال بخلاف من تقدم وكما يشترط ذلك في
الدعوي يشترط في الشهادة وان لم يكن له ورثة غيره لا بد
في الدعوي والشهادة من ان يقول ولا وارث له غيره
ولا بد للمدعي من ان ينسب نفسه في دعواه الميراث
وينسب الميت حتي يلتقيان الي اب واحد ولا بد في الدعوي
بالوقف من بيان الواف بذكره وذكر ابيه وجده الا
اذا اشتهر بدون ذلك *^١ قديما كان الوقف اوحديثا وبيان

* (١) وقيل ان كان قديما تقبل بلا بيان الواقف
وبلا بيان المصروف ويصرف للفقراء

وفي الانقروي وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه
ظالم فادعى المتولي انه وقف علي كذا شهود وشهدوا علي كذا
فالمختار انه يجوز اذ الشهادة علي اصل الوقف بالشهره تجوز في المختار
ولو كان علي قوم باعيانهم واما علي الشرائط فلا هو المختار وقيل
تقبل وصحيح اه

وفي الخبره والصحيح انه يشترط ذكر الواقف معالقا قديما
كان الوقف اوحديثا في الدعوي والشهادة اه
قوله ولا يكفي انه كان في يد الواقف (قال في التارخانيه)

الموقوف عليه فيقول وقف على كذا ولا بد من ذكر انه وقف ذلك
وهو يملكه وفي دعوي الاقرار به لا بد ان يقول اقر بانه
وقفه وهو يملكه او اقر بالوقف وهو يملكه وكما يشترط ذلك
صكه في الدعوي يشترط في الشهادة ولا بد ان يذكر
جهة لا تنقطع لان من شروطه ان يكون مؤبداً ولا يشترط
تعيين المال في دعوي اليسار ولا في الشهادة به ولو
ادعي منا من الحنا ولم يبين نوعه وصفته واقام عليها

ولو شهد الشهود انه اقر عندنا واشهدنا انه وقف هذه وفقاً صحيحاً
وانها كانت في يده حتى مات لا يقضي بالوقف حتى يقولوا اقر
انه وقف هذا وهو يملكه اه انقروي

لان اليد تتنوع فتارة باجارة او اعارة او غضب او كره اه
قوله ولا في الشهادة به ظاهرة انه لا بد في ثبوت اليسار
من لفظ الشهادة وهو ما عليه غير واحد (وفي البزازيه) ان
اليسار يثبت بالاخبار بدون لفظ الشهادة حتى لو سأل عنه
القاضي فاخبره اثبات يساره ثبت اليسار بخلاف سائر الديون
فانه لا يقبل فيها الاخبار وانما يقبل في نفقة الزوجة افاده
في الدرر ورد المختار من التضا

البينة فللقاضي ان يقضي بالذي بينه وان لم يقض بالآخر
لان فساد الدعوي في الحنا سبب الجهالة فلا يتعدى
الي الدراهم المعلومه ادعى انه باع مشتركا بينه وبين المدعي
عليه واجاز هذا المدعي البيع فلزم تسليم نصف الثمن
لهذا المدعي لم تجز هذه الدعوي ما لم يذكر ان هذه
العين كانت قائمة بيد المشتري وقت الاجازة ولا بد من
ذكر رواج الثمن وقت الاجازة ولا بد من ذكر قبض
البائع ثمنه من المشتري اذ الاجازة في الانتهاء كاذن
في الابتداء والوكيل لا يطالب بالثمن قبل قبضه من المشتري
ويسأل القاضي المدعي ان العين كانت مشتركة بينكما
شركة ملك او عقد فلو قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه
الشروط *^١ ولو قال شركة عقد لا حاجة الي قيام العين

* (١) يشترط في دعوي الشيء المرهون حضور الراهن
والمرهن وفاقا لاتسمع دعوي (الباهي) اي العسكري الذي اعطيت
له ارض من الميرى ينتفع بها بدلا عن ما هيته علي مثله ارضا
في يده انها جارية في استحقاقه لان الاراضي التي تعطي لم

وقت الاجازة اذا المقد نفذ حال وجوده ولكن يشترط
قبض الثمن كذا في مجموعة الانقروي والدر وحواشيه
فصل فيما يتعلق بدعوى العقار ❧❧

اذا كان المدعي به عقاراً فلا بد من ذكر حدوده
الاربعة ولو كان العقار مشهوراً ولو اشار المدعي والشاهد
الي الدار لا يحتاج الى ذكر الحدود كما لو ادعى
ثمن العقار ولا بد من ذكر اسماء اصحاب الحدود والقابهم
ونسبهم الي الجسد ولا بد من ذكر الجسد عند الامام
في هذا ودعوى النسب ونحو ذلك اذا لم يشتهر الرجل
صاحب الجسد بدون ذلك فان اشتهر ولو باللقب فقط
او الكنية كابي حنيفه او الموالي والحرفه او الوطن او الدكان

ليست ملكاً حتى يدعيها بالملكه وواضع اليد ليس له فيها ملك
وانما هو مامور بتناول خراجها الا ان يوكله السلطان في
الدعوى بها فيملك ذلك بتفويضه ❧ وفي الخيرية ❧ وكيل يمت
النال لا يصلح خصماً الا باذن من السلطان فتصح الدعوى
منهم وعليهم بالاذن اه

اوالوظيفة فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعا ولا بد
 من ذكر البلاء التي فيها الدار مثلا ثم من ذكر السكة
 فيبدأ أولا بذكر البلد ثم بالحلقة ثم بالسكة وهو الاحسن
 فيبدأ بالاعم ثم بالاخص ولا بد من ان يقول المدعي
 انه في يد المدعي عليه ليصير خصما ولا تثبت اليد في
 العقار بتصادق المدعي والمدعي عليه انه في يده بل تثبت
 بالبينه انه في يده اليوم هذا اذا ادعي العقار ملكا
 مطائا اما لو ادعي انه غصبه او انه اشتراه من ذي اليد فلا
 يفتقر لبيئته لان دعوي انقعل كما تصح على ذي اليد تصح
 على غيره ويشترط لصحة الشهاده بان العقار في يد المدعي
 عليه المعاينة ففي جامع الفصولين اذا شهدا بيد المدعي
 يسألها القاضي عن سماع شهدا او عن معاينة لانهما
 ربما سمعا اقراره انه بيده وظنا ان ذلك يجوز لهما
 الشواهد وهذه تشبهه على كثير من الفقهاء انه بمجرد
 اقراره هل تثبت يده كما فيما لم يذكر انها عاينا يده
 لا تقبل*^١ ولا بد من ذكر أنه يطالبه به لان المطالبة

حقه فلا بد من طلبه واذا ذكر الحدود ينبغي ان
 يقول احد حدودها لزيق دار فلان او يحذف لزيق
 في الموضعين فيقول احد حدودها دار فلان ولو ذكر
 الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان ذكره
 واخطأ فيه لا يصح حتي لو قال المدعي عليه ليس هذا الحدود
 في يدي او ليس على تسليم هذا الحدود فانه لا توجه
 عليه هذه الخصومة ولو ذكر في الحد الرابع لزيق الزقاق
 وفيه المدخل او الباب فذلك لا تكفي لان في الازقة
 كثرة فلا بد ان ينسبها الي ما تعرف به كزقاق فلان
 او حارة فلان وان كانت لا تنسب الي شي يقول زقاق
 المحلة او القرية او الناحية ليقع بذلك نوع معرفة وان ذكر
 حدين لا يكفي وان ذكر ثلاثة كفا ويجعل القاضي الحد
 الرابع بازاء الحد الثالث حتي ينتهي الي مبدأ الحد الاول
 واذا كان الحد الرابع لزيق ملك رجلين لكل منهما
 ارض على حده او كان لزيق ارض فلان ومسجد
 فقال المدعي الحد الرابع لزيق ارض فلان ولم تذكر الجار

الاخر والمسجد تصح الدعوي وقيل لاتصح دعواه في
هذين الفصلين وهو الصحيح ولو ادعى محدوداً واحداً
حدوده او جميعها متصل بملك المدعي هل يحتاج الي ذكر
الفصل وقيل ان كان المدعي ارضاً فكذلك الجواب
وان كان بيتاً او منزلاً او داراً فلا حاجة الي ذكر
الفصل لان الجدار فاصل والشجرة لاتصلح فاصلاً
اما المسقاة وهي القناة فتصلح فاصلاً والشجر اذا كان
محيطاً بجميع الارض المدعي بها يصلح فاصلاً والطريق
والنهر والخندق والسور والمقبره لو ربوة اي ارضاً مرتفعه
تصلح والا لا ولا يحتاج الي بيان طول الطريق ومأمه

(١) وما في الباب الثاني من الوقف من تنقيح الحامديه
من ان الشاهد اذا فسر للقاضي بانه يشهد بمعايضة اليد لا تقبل
فيها دته

قل شيخ الاسلام المذي في محاضر فتاواه المزيدي
الجزء السادس غرة ٥٧٣ محله في اثبات الملك لواضع اليد
لا يثبت دعوي الدفع بترك الدعوي من المورث مثلاً المدة
المعلومة مع التمكن من الدعوي هـ ابراهيم السمنودي

ولا الى بيان عرضه واذا جعل الحد طريق المامه
لا يشترط ان يذكر طريق القرية او طريق البلده
اشترى عشر دبرات بفتح الدال المهمله وسكون الموحده
اي عشر بقعة ارض تزرع واحدها دبره وهي البقعة التي
تزرع وبين حدود تسع وسكت عن حدود واحده ان
كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي
المبين حدودها فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضي
بالجمله عند ظهور الحجه وان كانت على طرف فبدون
ذكر حدودها لا تصير معلومة فلا يجوز القضاء بها
ولو قال لزيد ارض الوقف لابد وان يبين المصرف بان
يذكر انها وقف على الفقراء او المسجد او زرية فلان
ويكون بيان المصرف وهو الموقوف عليه كذكر
الواقف ولا تحتاج الي ذكر كونه في يد من الا اذا
كان المدعي به لا يعرف الا بذكره ولو ذكر في الحد
لزيد ارض الملكة يصح وان لم يذكر انه في يد من
لانها حينئذ في يد السلطان بواسطة يد نائبه لكن

يشترط ان يقول والفاصل بينهما كذا الا اذا كان السلطان
متعددا فلا بد من ذكر انها في يد من وان قل لزيق
ارض او ملك ورثة فلان لا يكفي الا اذا عددهم باسماهم
وانسابهم الي الجد الا اذا كانوا مشهورين بدون ذلك
وان قل لزيق ارض تركة فلان يكفي ولو جعل احد
حدوده ارضا لا يدري مالكاها لا يكفي الا اذا كانت
معروفة فلا يحتاج الي ذكر صاحب اليد عندهما وعنده
لابد من ذكره وفي العدة ولو ذكر اسم ذي اليد في
الارض التي لا يدري مالكاها يكفي ولا يحتاج الي نسبه
للجد ولو اشترى قرية واستثنى المساجد والمقابر وطرق
العامه والحياض لا يلزم تحديد تلك المستثنيات على المفتي
به ولو قل لزيق ارض فلان ولفلان في هذه القرية اراضي
كثيرة مختلفة تصح الدعوي والشهادة واذا ادعي محدودا
في موضع كذا و بين حدوده ولم يبين ان المحدود
كرم او دار او ارض وشهد الشهود بذلك قيل تسمع
الدعوي والشهادة ان بين المدعي المصغر والحله والموضع

والحدود لان ترك بيان ان الحدود ماهو لا يبعد
 جهالة في المدعي به وقيل لاتسمع حتى بين الحدود
 ماهو ويبين المصر والمحله والموضع وذلك احوط وعليه
 اهل اجماع الشروط واذا ادعي مسيل ماء في دار رجل
 لابد ان يبين مسيل ماء المطر او ماء الوضوء ولا بد من
 بيان موضعه انه في مقدم البيت او مؤخره ولو ادعي
 مجرى ماء في الارض او طريقا في الدار قيل لابد من
 بيان الموضع والطول والعرض وقيل لا يلزم بيان ذلك
 وتقبل الدعوي والشهاده بدون ذلك ادعي على آخر انه
 شق في ارضه نهراً وساق فيه الماء الي ارضه لابد ان
 يسمي الارض التي شق فيها وان يبين موضع النهر انه
 من الجانب الايمن او الايسر من هذه الارض ويبين
 قدر طول النهر وعرضه وعمقه فاذا بين ذلك ان اقر
 المدعي عليه بذلك لزمه وان انكر حلقه بالله ما احدثت
 في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا لو
 ادعي انه بنى في ارضه لابد ان يبين الارض بحدودها

على حسب مامر وان يصف البناء طوله وعرضه وانه
 من الخشب او المدر او منعا وكذا اذا ادعي غرس
 الشجر في ارضه لا بد من ذلك اذا ادعى جزءا معلوما
 من دار وبين حدودها وان الجزء في يد هذا المدعي
 عليه بغير حق وطالبه به صح ذلك ولا يحتاج الى ذكر
 ان جميع الدار المحدودة في يده قبل لا بد من ذلك وقيل
 لا يلزم ادعى ان هذه الدار له بسبب وقوعها في حصته
 عند القسمة لا وان يبين القسمة كانت بالقضاء او الرضا
 ولا بد من حضور الورثة كلهم سواء كانوا ورثة او اجانب
 ادعي ساحة وبين الحدود صح ولا يحتاج لذكر الطول
 والعرض ولو ادعي علوا بهكتني بذكر حدوده بالسفل
 الا اذا كان الملو حجرة فلا بد من ذكر حدوده قال
 المدعي ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي
 وتم دعواه وقال الشهود كذلك صحت الدعوي والشهادة

فروع

باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعي

الدار على البائع هل تصح الدعوي ينظر ان طالب بالدار
واراد اخذها لا تسمع وان اراد اجازة البيع واخذ
الثلث تصح وتسمع وان اراد التضمن بالغصب تصح ايضا
على ماهو المختار من ان العقار يضمن بالبائع والتسليم ادعي
دار من تركه والده انه اشتراها من والده في مرضه
وانكر باقي الورثة ذلك قيل لا يصح وقيل ينبغي ان يصح
رجل ادعي دارا في يد رجل فقال المدعي عليه اشتريتها
من وصيك في صغرك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه
وكذ لو قال اشتراها وكيلى منك فلا تدح^{١*} رجل

(١*) اذا ادعي رجل بوكالة عن ورثة آخر علي جماعة
ان هؤلاء الباعة طعنوا مرث موكله بصيهم في بطنه
ومات بسبب غن موكله المذكورين وطالبهم بما ترتب على ذلك
فلا بد ان يذكر ان الكل طعنوه ومات بسبب ذلك
اوطنه واحد بعد واحد حتى اذا ثبت المدعي به ينسب التل
للكل او الاخير واذا ثبت التوكيل ونسب الورثة الي مورثهم
والوفاة والانحصار يحكم المدعي على المدعي عليه بوكالة الوكيل
عن الموكلين ثم يحكم للموكلين بوفة مورثهم وانحصار الميراث

ادعي دارا في يد رجل وقال في دعواه هذه كانت لابي
فلان مات وتركها ميراثا لي ولاختي فلانه ولا وارث
له غيرنا وترك دواب وثيابا فقسمنا الميراث فوق هذه الدار
في نصيبي بالقسمه واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا
وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان
يقول واخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتي
تصح منه مطالبة المدعي عليه بتسليم كل الدار اليه ولو قال
في دعواه مات ابي وتركها ميراثا لي ولاختي ثم ان
اختي اقرت بجميعها لي فصدقها في اقرارها قيل تصح

فإنهم ثم يطلب بيعة تشهد علي التمل طبق الدعوي فانه اقلها يتضي
والاراعي يراى التمل فيتضي بالتسامه ان توفرت شروطها اه
* فرع من الهنديه * يقال في دعوي بلوغ يتيم ادعي
علي هذا الذي حضر بانه كان ودي ابي بتسوية اموره بعد
وفاته وحفظ تركته علي ورثته وانه لم يحلف وارثا غيري واني
بلغت مبلغ الرجال بالاحتلام او يقول بالسن او يقول طعت
في ثاني عشر او تسعة عشر سنة وان في يد من مال
ابي كذا وكذا من تركته فواجب عليه تسليم ذلك

والصحيح انها لا تصح رجل ادعى دارا في يد رجل فقال
 له القاضي هل تعرف حدود الدار فقال لا ثم ادعاهما
 وبين الحدود لا تسمع اما لو قال لا اعرف اسمى اصحاب
 الحدود ثم ذكرها ثانيا تسمع ولو قال لا اعرف الحدود
 ثم بينها وقال غيت بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف
 اسماء اصحابها قبل ذلك منه وتسمع رجل ادعى ارضا
 وذكر حدودها وعرفها بان فيها اشجارا فكانت بتلك
 الحدود الا انها فارغة من الشجر لا تبطل الدعوي وكذا
 لو كان بدل الاشجار حيطان ولو قال في تعريفها ليس
 فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور

فيه لي هـ

يستتر في دعوي التل عمدا ان يكون القتال
 مكفرا وقتل الشيعي كولا ومات وانما يقتله كان يقول
 ادعي قتل مورثي ومات عمدا ولا ولا بينهما ولا ملك
 لاحدهما في حر ولا لمقتول القتال يقتله و بد ن
 يقول ولم يصف عن احد لا قبل الموت ولا بعده هـ

حدوثها بعد الدعوي تبطل دعواه ولو كانت الحدود
التي حددها بها ولو ادعي ارضا وذكر حدودها وقال
هي عشر قطع او عشرة اجرة اي افدنة فكانت اكثر
من ذلك لا تبطل كما لا تبطل لو قال يبدر فيها عشر
كيلات فاذا اكثر او اقل ادعي دارا ميراثا من ابيه
او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه لا يصح ادعي
دارا وقال كان هذا ملك ابي مات وتركه ميراثا لي ولفلان
وسمي عدد الورثة الا انه لم يبين حصة نفسه فهذه الدعوي
صحيحة الا انه اذا آل الامر الي المطالبة بالتسليم لا بد
وان يبين حصة نفسه ولو بينها ولم يذكر بيان الورثة
لا يصح ولا بد من بيان عدد الورثة

ذكر الابواب مع المحاضر
ولنشرع في ذكر الابواب^{*١*} مع المحاضر المناسبه

(١*) قوله مع المحاضر قال العلامة (خسرو) المحاضر
ما كتب فيه حضور الخصمين عند القاضى وما جرى بينهما
من الاقرار والانكار من المدعي عليه او النكوب منه والكم

انموذجا لغيرها على ما تيسر فنقول

﴿ اعلم ﴾ ان الاصل في المحاضر ان يبالغ فيها في الذكر والبيان بالتصريح ولا يكتفى بالاجمال والاشارة في الدعاوي والمحاضر ولفظ الشهادة^{١*} مما يلزم

بالبينة المدعى علي وجه يرفع الاشتباه اه خيره

﴿١﴾ قوله ولفظ الشهادة قال في التنوير وشرحه وهي اية الشهادة ان تكون علي حاضر يحتاج الشاهد الي الاشارة والي ثلاثة مواضع اعني الخصمين والمشهود به لوعينا لا دينة وان علي غائب اوميت فلا بد لقبولها من نسبته الي جده فلا يكتفي بذكر اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها ففي محاله بان لا يشاركه في المهر غيره فيها فلو قضي بلاذكر الجد نفذ فلمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتي لو عرف بالاسم فقط او بلقبه وحده كفي وكذا يكفي التعريف بالصفة كان يشهد ان المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا في وقت كذا قتلها فلان. حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غيرها اه

وفي وقف الخيرية الاصل الصحة واستيفاء الشروط مطابقة في الوقف فاذا كتب الموثق في كتاب الوقف او حكم بصحته

حتى اذا ترك ذلك وكتب في المحضر حضر فلان
وفلان وادعي هذا الذي حضر عليه لا يصح
واللازم ان يقال وادعي هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره معه وكذا عند ذكر المدعي والمدعي
عليه في اثناء المحضر لا بد من ذكر لفظ هذا فيقول
المدعي هذا والمدعي عليه هذا وهكذا في كل محضر
وفي الحكم يقول وقصيت لمحمد هذا المدعي على احمد
مثلا هذا المدعي عليه وفي شهادة الشهود لا يكتفى بقول

ولزومه بعد تقدم دعوته صحيحه كان كافياً ولا يلزم بيان
الدعوى والمدعي عليه والحادثه والحكم فاذا توزع في صحته
واستيفاء شرائطه فالقول لمدعيها اه

والاصل ايضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملاً بحسن
الظن الذي هو الاصل في المؤمن كما في الخيرية
وفي الاشبهاء القضاء محمول على الصحة ما يمكن ولا
ينقض بالشك اه

ونظير ذلك ما ذكره الاستاذ من ان المطلق يحمل على
الكمال الخالي عن العوارض المانعة من الجواز كما اذا سئل

الموثق وأشار الى المتداعين وفي صك الاجاره لا بد وان
يقول هذا عقب ذكر المؤجر والمستأجر والمكان المؤجر
لا يحتاج للإشارة للاكتفا بالتحديد ولا بد من ذكر
الفاظ الشواهد ولا يكتفى بقول الموثق شهد واطبق الدعوي
لان القاضى ربما يظن الموافقة للدعوي والواقع بخلافه
وكذا لا يكتفى بقوله ثبت عندي على الوجه الذي ثبتت
الحوادث الحكميه والنوازل الشرعيه او بعد تقدم دعوي
صحيحه وشهاده مستقيمه بل لابد ان يبين الامر على

المفتي عن رجل باع ماله فيفتي بالصحة وان احتمل انه غير عاقل
او سئل عن صك فيه تخارج يفتى بصحته مع احتمال ان
يكون في الشركة دين ولم يذكر ذلك في الصك ولا
عدمه اهـ

في جامع الفصولين بالجزء الثاني غرة ٣٣ مانصه محضر
في دعوي الوصيه بثلاث المال علي وارث الموصي ان والد
هذا اوصى لهذا بثلاث ماله وصية صحيحة في صحة وثبات
عقله وهذا قبل منه الوصيه بعد موت والد هذا وفي يد هذا
كذا وكذا فعليه تسليم ثلثه اليه فردد المحضر بانه لم يكن

التفصيل ولو شهد الشهود بان هذا المين له لا يكتفى
 بذلك مالم يصرحوا بالملك وكذا في الشهادة بالحدود
 او ذكرها اثناء الدعوي لا يكتفى بقوله لزيق دار بيد
 فلان لان اليد تتنوع فلا بد من التصريح بالملك للمين
 او المنفعة ولا بد من كتابة اسماء الشهود بانسابهم وحلام
 ومصلاهم ومسكنهم واذا شهد الشهود بان هذا المدعي
 به ملك فلان هذا لا بد ان يقولوا وفي يد هذا المدعي
 عليه بغير حق وواجب على هذا المدعي عليه ان يقصر يده
 عنه على الاحوط كذا في الهنديه وفي الاسعاف الناظر

فيه اوصي في حال جواز تصرفاته ونفاذها لانه ليس من
 ضرورة كونه صحيحا ثابت العقل ان تصح وصيته فانه لو كان
 محجورا عليه على قول من يرى الحجه لا تصح وصيته
 وهذا سهو لانه ذكر ان السفينه المبذر تجوز وصاياه استحسانا
 ما وقعت وصاياه وصاياه اهل الصلاح وكذا لو لم يمكن في المحضر
 اوصي طائما ولا بد من ذكره فان وصية المكروه لم تجز وقيل
 ايضا ترك ذكر حربة الموصي وهذا وهم لانها استفيدت من قوله
 اوصى له بثلاث ماله اه ابراهيم السنوديه

إذا اجر أو تصرف تصرفا آخر وكتب في الصك أجر
وهو متولي على هذا الوقف ولم يذكر انه متولي من
أي جهة قالوا تكون فاسده فالأحوط ان يذكر القاضي
الذي يولاه وان قال في المقود ان هذا خلل في الصك
لا في نفس المقد أو يقول المتولي من حاكم له ولاية التولية
ان جهل الحاكم ولا بد من ذلك اذا كان الفرض الحكم
بصححة المقد لا بثبوته وسئل قاري الهداية هل يشترط
في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك
الواقف أو البائع أو المؤجر وحيازته ام لا اجاب انما
يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية
الايجار أو البيع لما باعه اما بملك أو نيابة وكذا في الوقف
وان لم يثبت شي من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس
الوقف والاجاره والبيع واذا تعلم كاتب المحضر من المفتي
ما هو الخلل في المحضر من الدعوي وغيره واصلاح الخلل
فلائم على الكاتب لا على المفتي وفي فتاوي قاضخان
ويكتب القادتي شهادة كل شاهد ويكتب اسمه واسم

اياه وجده واذا ادعي المدعي بدين على رجل لرجل ميت
وانه وصي عن الميت او وكيل او وارث وثبت ذلك
باليينه وارد القاضي الحكم يقدم القضاء بالوصاية والوكالة
والوراثة على القضاء بالدين كما في الفتاوي المذكورة ولا بد
من ذكر ان التزكية سرا وعلنا

كتاب النكاح وتوابعه

اذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن في يد احد وادعي
رجل نكاحها والدخول بها وهي تنكر واحتيج الي اثبات
ذلك بالتداعي وكتابة محضر بذلك يكتب حضر فلان
ابن فلان او حضر رجل ذكر انه فلان الخ وحضر مع
نفسه امرأة ذكرت انها تسمي فلانة بنت فلان فادعي
هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه ان
هذه المرأة التي احضرها امرأة هذا الذي حضر ومتكوحته
وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح زوجت نفسها حال
كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها
خالية من النكاح والعدة من الغير هذا الذي حضر فان

كان الزوج بولي او وكيل يقول بدل قوله زوجت نفسها
 زوجها والدها او اخوها او عمها او وكيلها فلان بن فلان
 فلان بامرها ورضاها وان تزوجها صغيره بولي والمخاصمه
 بعد البلوغ يقول زوجها ابوها او عمها او اخوها او من
 له ولاية العقد شرعا ويندكر اسمه واسم ابيه وجده في حال
 صغرها من هذا الذي حضر بولاية الابوة او الاخوة
 او العمومة او نحو ذلك لما راه كفوا لها بمحضر من الشهود
 الرجال الاحرار البالغين العاقلين المسلمين على صداق كذا
 وان هذا الصداق صداق مثلها وان هذا الذي حضر
 في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها لنفسه او
 قبل نكاحها لموكله ان كان وكلا في مجلس التزويج هذا
 بحضوره اولئك الشهود الذين كانوا حضروا في مجلس التزويج
 هذا الصداق المذكور فيه وبينه على نحو ما مر تزويجا
 صحيحا وقد سمع اولئك الشهود الذين حضروا مجلس
 التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأه التي
 احضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحالته بحكم

هذا النكاح الموصوف فيه وهي ممتعة عن طاعته في احكام
النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي احضرها
معه اليوم طاعة هذا الذي حضر في احكام النكاح
والانقياد له في ذلك وطالبها بذلك وسأل مسألتها فيسألها
القاضي فان انكرت اقيمت اليه طبق الدعوى ويحكم
القاضي بعد التزكية سرا وعلنا بثبوت النكاح والدخول
وان صدقته قضى بالنكاح ايضا لانه يثبت بالتصادق
ولا يفسخ بالجمود حتى لو ادعت امرأة على رجل
نكاحا وهو يجهل فقامت اليه على النكاح يقضى لها
به ولا يفسد النكاح بجموده هذا اذا دخل بها فان لم
يدخل لا يتعرض في الدعوى لذلك الدخول فان كان
التزويج في حال صغر الزوج والزوجة والدعوى بعد البلوغ
زاد بعد قوله بنكاح صحيح زوجها ابوها او اخوها
او نحو ذلك على ما تقدم وان والد هذا الذي حضر
او اخوه او نحو ذلك وينسبه قبل هذا التزويج الموصوف
لابنه هذا الذي حضر حال صغر هذا الذي حضر في

مجلس التزويج هذا بولاية الابوة او الاخوة او نحوهما
 حال نفوذ تصرفات الاب او الاخ المذكور في الوجوه
 كلها الي اخر مامر فاذا ارادت المرأة المدعي عليها دفع
 ذلك قبل الحكم تقول في جوابها ان دعوي هذا الذي
 حضر النكاح ساقطة لان هذه المرأة التي احضرها
 معه خلعت نفسها حال نفوذ تصرفاتها في الوجوه كلها
 في النكاح المذكور فيه من هذا الذي حضر بتولية
 واحدة على صداقها ونفقة عدتها وكل حق يجب للنساء
 على الازواج قبل الخلع وبمده وعلى براءة كل واحد منهما
 صاحبه عن جميع الدعاوي والخصومات وان هذا الذي
 حضر خلعا من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه
 كلها بتولية واحدة على الشرائط المذكورة فيه في
 مجلس الاختلاع هذا خلعا صحيحا خاليا عن الشروط
 المفسدة والمعاني البطلة وان هذا الذي حضر في دعوي
 هذا النكاح قبلها بمد ما جرت بين هذه المرأة التي
 احضرها معه وبين هذا الذي حضر هذه المخالعة الموصوفة

وانه . يبطل غير محق فواجب على هذا الذي حضر الكف
عن هذه الدعوى وطالبته بدفع التعرض لذلك وسألت
مسأله فاذا سئل اما ان يجيب واما ان ينكر فان اقر
اوخذ باقراره وان انكر اقيمت عليه اليينه فاذا شهدت
طبق الدعوى حكم القاضي عليه بدفع التعرض والكف
عن هذه الدعوى بعد التزكية سراً وعلناً

— — — — — حضر — — — — —

في دعوى نكاح امرأة في يد رجل يدعي نكاحها
وهي تقر له به . حضر فلان واحضر معه امرأة ذكرت
انها تسمي فلانه ورجل ذكر انه يسمي فلان فادعي
هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه بحضرة
هذا الرجل الذي احضره معها ان هذه التي احضرها
معه امرأة هذا الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح
صحيح وانها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وان هذا
الرجل الذي احضره معه يمنعها عن طاعة هذا الذي
حضر وعن الانقياد له في احكام النكاح فواجب على

هذا الذي احضره معه الكف عن المنع وطالب كل
 واحد منهما بالجواب وسأل مسئلتها فاجابت المرأة
 وقالت لست امرأة لهذا المدعي ولست على طاعته
 ولكن امرأة على هذا الاخر واجاب الرجل الذي
 احضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وانا احق
 بمنعها من هذا الرجل الذي حضر واحضر المدعي هذا
 نفراً وذكر انهم شهوده وسأل القاضي الاستماع الي
 شهادتهم فشهد واحد بعد واحد على وفق دعوي المدعي
 شهادة متفقة الالفاظ والمعاني وبذكر لفظ الشهادة
 فيقضي القاضي بالمرأة للمدعي بعد تزكية الشهود فان
 اقام صاحب اليد بينة على ان هذه المرأة منكوحته
 وحلاله فالقاضي يقضى بينة صاحب اليد وتدفع بها
 بينة المدعي لان الخارج مع ذي اليد اذا اقاما اليه على
 النكاح مطلقاً من غير ذكر تاريخ يقضى بينة ذي اليد
 بخلاف الملك المطلق فلو كان القاضي قضى للخارج بينته
 ثم اقام ذو اليد اليه هل يقضى بينة ذي اليد فيه

اختلاف المشايخ واذا اراد الرجل الذي احضره معه رفع
دعواه قبل الحكم فلما ان يقول ان هذا الذي حضر
اقرانها محرمة بالمصاهرة والرضاع او انه طلقها باثنا اورجميا
او وكل بطلاقها فلانا طلاقا باثنا او رجميا فطلق وكيل
هذا الذي حضر هذه المرأة كما امره هذا الذي حضر
وانقضت عدتها فتزوجها هذا الذي احضره معه او نحو
ذلك

تنبية ❦

علم من هذين المحضرين ان الرجل اذا اراد ان يدعي
نكاح امرأة ولم تكن في يد احد وليس لها زوج وهي
تكر فلا بد ان يذكر في الدعوي انها امرأته وحلاله
ومدخلونه ومنكوحته بنكاح صحيح زوجت نفسها حالة
الطوع ونفاذ الامر والخلو من نكاح الغير وعدته او زوجها
ابوها او اخوها او وكيلوا من كذلك او زوجها وليها ويسميه
مع ذكر الاب والجد ان كان غائبا عن المجلس والا
اشار اليه من كذلك بمحضر من الشهود والرجال الاحرار

البالغين المسلمين السامعين للايجاب والقبول على صدق
 قدره كذا وبصفه على نحو مامر وبذكر انه صدق
 المثل ان تزوجها بالولاية ويذكر الكفاءة ايضا ثم يذكر
 امتناعها عن الطاعة وبطالها بذلك ويسأل مسألتها هذا
 اذا دخل بها لا يتعرض لذكر الدخول ويذكر قبوله
 او قبول وليه ان كان وقت العقد صغيرا ولا يخفى على
 اليه ذلك

* اتمه *

﴿ مطلب ﴾

— اثبات مهر المثل —

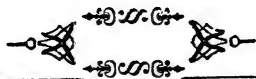
اذا اراد اثبات مهر المثل بان زوج رجل ابنته البالغة
 برضاها من رجل نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهرآ حتي
 وجب مهر المثل ومست الحاجة الى اثباته بان دخل الزوج
 بها او خلا بها خلوة صحيحه ثم طلقها وانكر مهر المثل
 ولا يخلو اما ان تكون المرأة وكلت اباها او اجنيبا
 بذلك او طابت ذلك بنفسها فان كان الاول فلا بد ان

يقول الوكيل انها زوجته بنكاح صحيح زوجها ابوها
او من له الولاية او وكيلها او زوجت نفسها برضاها
بمحضر من الشهود الرجال الاحرار البالغين المسلمين
السامعين للايجاب والقبول ولم يسم لها مهرأ عند العقد
وان مهر مثلها كذا ويصفه لان اختها الكبرى والصغرى
شقيقتها او لايها او قريبتها فلانه بنت فلان بن فلان
من قوم ايها اولان فلانه بنت فلان من بلد ايها
وجوارهم كان مهرها هذا المقدار وهذه تساويها في الحسن
والجمال والسن والمال والحسب والبركة والبلد فواجب
على هذا الزوج اداء مثل هذه الدراهم او الدنانير الى هذه
ويطالبه بذلك ويسأل مسئلته وانما يلزم ذكر الحسن
وما معه لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء حتى
باختلاف البلدان ولا يعتبر بمهر مثلها من قومه

— صورة محضر ذلك —

ان يكتب حضرت واحضرت او حضر واحضر
وادعت هذه التي حضرت او ادعي هذا الذي حضر

لبنته او لموكلته فلانه بنت فلان بن فلان الفلاني على هذا
الذي احضرته او احضره معها او معه انه كان زوجها وليها
فلان من هذا الذي احضرته معها او ان موكلته كان
زوجها وينسبه من هذا الذي احضره معه برضاها بشهادة
شهود عدول نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهرًا فواجب
الشرع لها مهر المثل وان مهر المثل لها كذا ويصفه
لان اختها شقيقتها او لايها او قريبتها من قوم ابيها
فلانه بنت فلان بن فلان كانت ممهورة بكذا ويصفه وهذه
التي حضرت او موكلة هذا الذي حضر تساويها في المال
والجمال والسن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص
والغلا ومهرها واحد فواجب على هذا الذي احضرته
او احضره اداء مثل هذه الدراهم او الدنانير الي هذه
التي حضرت او لهذا الذي حضر لبنته او لموكلته ان كان
حرمها على نفسه والا مما تعرف تعجيله لها من المهر
من هذا القدر



محضر في اثبات المتعة الواجبه

حضرت واحضرت وادعت هذه التي حضرت على هذا
الذي احضرته معها انه زوجها تزوجها بنكاح صحيح
ولم يسم لها مهرا عند العقد ثم طلقها قبل الدخول بها
وقبل الخلوة وقد وجب لها عليه المتعة وهي ثلاث اثواب
وسط درع وخمار وملحفة فواجب عليه الخروج من ذلك
وطالبته بالاداء لها وسألت مسألته

محضر في اثبات الخلوة

حضرت واحضرت وادعت هذه التي حضرت على
هذا الذي احضرته معها انه زوجها بتزويج نفسها او تزويج
فلان وكيلها وينسبه اياها منه برضاها على مهر قدره
كذا ويصفه بشهادة عدول شهدوا العقد وحضروه
وسمعه وان خلا بها خلوة صحيحة لا ثالث معها ولا مانع
شرعا ولا طبعا وان طلقها بعد ذلك نطفة بائنة وهكذا
اقر الزوج هذا بذلك اقرارا صحيحا حالة الطوع ونفاذ
الامر فواجب عليه اداء مثل هذه الدنانير او الدراهم

اليها والخروج عنها اليها وطالبته بالجواب عن ذلك وسألت
مسأله فاذا انكر تقام عليه البينة بذلك وبعد التزكية
سراً وعلناً يحكم بثبوت الخلوة ويدفع مثل الصداق واذا
كان المدعي وكيلاً عنها يقال حضر واحضر وادعى
هذا الذي حضر لموكلته فلانه وينسبها الي الجد الخ ولا يخفى
على النبيه ذلك مع ملاحظة ما مر

﴿ محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج ﴾

حضرت واحضرت وادعت هذه التي حضرت على هذا
الذي احضرته معها ان هذه التي حضرت كانت امرأة
فلان وتنسبه والد او عم او اخ هذا الذي احضرته معها
ومنكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وكان لها عليه
من بقية الصداق الذي تزوجها عليه كذا ديناراً او درهماً
ويصفه ديناً لازماً وحقاً واجباً وصداقاً ثابتاً بنكاح صحيح
كان قائماً بينهما وهكذا كان اقربه فلان بن فلان بن
فلان والد هذا الذي احضرته معها او عمه او اخوه
حال صحته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير

او الدراهم المذكوره دينا على نفسه لهذه التي حضرت
بسبب النكاح المذكور فيه اقرارا صحيحا وصدقته
هذه التي حضرت فيه خطابا شفاها ثم انه توفي قبل ادائه
هذا الصداق المذكور فيه وقبل ادائه شيئا منه اليها
وصار هذا الصداق المذكور فيه دينا في تركته لهذه التي
حضرت وخلف من الورثة امرأته هذه التي حضرت وابنا
لصلبه وهو هذا الذي احضرته معها لا وارث له سواهما
وخلف من التركة من جنس هذه الدنانير او الدراهم
المذكورة فيه في يد هذا الذي احضرته معها ما بقي بهذا
الدين المذكور وزيادة وطالبته بمثل ذلك وسألت مسألته
فان اقر عومل باقراره وان انكر اقيمت عليه اليئنه طبق
الدعوي فيحكم القاضي عليه بدفع مثل ذلك بعد التزكية
واليمين الشرعيين

﴿ محضر في دعوي المهر بحكم الضمان ﴾

حضرت واحضرت وادعت هذه التي حضرت على هذه
الذي احضرته معها انها كانت منكوحه فلان وتنسبه

تزوجها على الف دينار مثلاً وتصفها نكاحاً صحيحاً وهذا
الذي أحضرته معها ضمن لها جميع المهر ضماناً صحيحاً
وأجاز ضمانه في مجلس الضمان ثم إن هذه التي حضرت
صارت محرمة عليه بسبب طلاق ثلاث مثلاً بعد الدخول
بها حرمة غليظة وصارت مهرها على زوجها فلان وتنسبه
وعلى الذي ضمن لها المهر عنها وهو هذا الذي أحضرته معها
فواجب عليه أداء جميع مهرها وذلك الف ويصفها وطالبته
بذلك وسألت مسألة ولا بد من بيان سبب الحرمة حتى
يتبين أنها متفق عليها أم لا ولا بد أن يبين أنها من جهته أو
من جهتها قبل الدخول أو بعده حتى يستقيم الزام الكفيل بالكل
* محضر في دعوى الكفالة بشيء من الصداق معلقة بوقوع الفرقة *

حضرت واحضرت وادعت هذه التي حضرت على هذا
الذي أحضرته معها أنه كفل لها عن زوجها فلان وتنسبه
بدينار ونصف وتصفه من الصداق الذي لها على زوجها
فلان وتنسبه ككفالة معلقة بوقوع الفرقة بينهما وقد أجازت
كفالته في مجلس الكفالة وقد وقعت الفرقة بينهما وبين

بعد حتي تنكح زوجها غيره أو اقر بثلاث تطليقات أو علق
 طلاقها ثلاثا على شيء انه لا يفعله وقد فعله أو بسبب تقبيل
 امي أو لمساها بشهوة وهكذا اقر بذلك حالة الطوع ونفاذ
 الامر وانها محرمة عليه اليوم بهذا السبب وان هذا الذي
 احضره معها مع علمه بقيام الحرمة الغليظة بينهما فيمكنها
 حراما ولا يقصر يده عنها فواجب على هذا الذي احضرته
 معها مفارقتها وتخليتها سبيلا واداء الصداق الذي لولا عليه
 المذكور وادار نفقة العدة نفقة مثلها عليها الى ان تنقضي
 عدتها وطالبته بذلك وسألت مسألته فاذا انكر وقامت اليه
 على ذلك وزكيت سرا وعلنا يحكم القاضي لها بثبوت الحرمة
 بهذا السبب وبمفارقتها وقصر يده عنها ودفع نصف ما عليه
 لها من الصداق وادار نفقة مثلها عليها نفقة الى انقضاء
 العدة ويقدرها على الوجه المقرر في الفروع

✽ محضر في شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بدون دعوي المراجعة ✽

يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا انهم
 شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان ويذكر اسماءهم وانسابهم

وحنانهم ومساكنهم ومصلاتهم واحضرو معهم رجلا يسمى
فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا الرجل
طلق امرأته هذه ثلاث تطليقات او نحو ذلك من اسباب
الحرمة الفليضة ثم انه لا يفارقها ويمسكها حراما فستلا يعني هذا
الرجل وهذه المرأة فانكرا الطلاق فالحكم في هذه الصورة
ان القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما بعد التزكية سرا
وعلمنا ثم ان كانت دعوى الطلاق على غائب قيل حضرت
واحضرت وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته
معهما انه كان لها على زوجها فلان وتسببه لجده الف درهم او
دينار وتصفها ببقية صداقها وان هذا الذي احضرته معها ضمن
لها ذلك عن زوجها فلان هذا المذكور ان حرمها على نفسه
بثلاث تطليقات او نحوها من الاسباب المارة وانها اجازت
هذا الضمان معلقا بهذه الشروط في مجلس الضمان او يقال ان
هذا الذي احضرته ضمن لهذه التي حضرت نفقة عدتها الي
تنقضي ان حرمها زوجها على نفسه بثلاث تطليقات او نحوها
وانها اجازت هذا الضمان في مجلسه ثم ان زوجها فلان حرمها

على نفسه ثلاث تطليقات فصارت هذه الدنانير دينا على
 هذا الضامن بحكم الضمان او يقال ثم ان زوجها فلان طلقها
 ثلاثا بتاريخ كذا وهذه التي حضرت في عدته اليوم ووجب
 لها على هذا الذي احضرته معها نفقة عدتها الى ان تنقضي
 بسبب هذا الضمان المذكور وهذا الذي احضرته معها في علم
 من ذلك فواجب عليه الخروج عن ذلك بادائها اليها ثم ان
 المدعي يقرب الضمان كما ادعت وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة
 فتجىء المرأة بشهود يشهدون على ان زوجها حرما على نفسه
 ثلاث تطليقات او نحوها وانها في عدته واذا زكيت الشهود
 سرا وعلنا يحكم بوجوب هذا المال بسبب الضمان او بوجوب
 نفقة عدتها على هذا الذي احضرته معها الى انقضائها ويكون
 ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانها ادعت على الكفيل امرا
 لا يتوصل اليه الا باثبات امر آخر على الزوج وهو تحريمه
 لها ثلاثا فينصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك واستشكاه
 في العنديه بان المدعي شيان الفرقة على الغائب والمال على الحاضر
 والمدعي على الغائب ليس بسبب اثبات المدعي على الحاضر

بل هو شرطه وفي مثله لا يتصّب الحاضر فيه خصما عن
 الغائب باجماع علمائنا فينبغي ان يقضي بالمال على الحاضر
 ولا يقضى بالفرقة على الزوج ثم لا بد في دعوي المهر بمحكم
 الضمان من بيان سبب الفرقة وانها حرمت على الزوج باي
 سبب لان اسبابها نوعان نوع متفق عليه ونوع مختلف فيه
 وعلى كل اما ان يكون من جهتها او جبت سقوط الصداق
 عن الزوج والكفيل معا ان كانت قبل الدخول بها وان
 كانت من جهته قبل الدخول اسقطت نصف المهر عنه وعن
 الكفيل فلا بد من بيان سبب الحرمة حتى تترتب عليه
 احكامه وعلم مما مر انه لا بد من حضور المدعي عليه
 في كل دعوي حتى في شهادة الحسبة لا بد من حضور
 الزوجين ولا بد من ان يبين السبب في الفرقة ان كان
 طلاقا ثلاثا او شتين بائنتين او احداها بائنة او واحدة بائنة
 او نحو ذلك تمت

﴿ وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



قد تم بعون رب البرية * طبع الايضاحات الجلية فيما تصح به
الدعاوي الشرعية ولا غرو فقد فاق كل ما اؤلف في هذا
الموضوع مشتملا على المفتي به خاليا عن كل ضعيف
او موضوع بل هو عمدة من يتعاطى الاحكام او يريد اظهار
حق وترك حرام مع ما اتصف به مؤلفه من كمال الاطلاع
بين العلماء الاعلام فاكرم به من همم جمع بين المعقول
والمقول بتحقيق الضبط وتحرير النقول فائقا غيره في
الفروع والاصول فله ما اجمله من مختصر جل
علمه وان قل حجمه وزاد برقة هذا الطبع بهجة
وجالا وعلى قدره رفعة وبهاء وكالا بالمطبعة
الدمياطية الكائن مقرها بالمنصورة ادارة
الاديب النبيل محمد افندي عبد الجليل

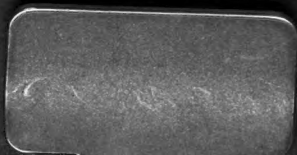
وقد وافا بدرا التمام في يوم الاربعاء

١٨ صفر سنة ١٣١٩

٥ يونيه سنة ١٩٠١



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY





32101 074452523

RECAP